تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في عصر محمد علي

دراسة في وثائق ديوان التجارة والمبيعات

د. عبد المنعم إبراهيم الجميعي

أستاذ ورئيس قسم التاريخ
كلية التربية جامعة القاهرة
فرع الفيوم

١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

« سيجني أحفادي ثمار ما زرعت »
محمد علي باشا

تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى في عصر محمد على

دراسة في وثائق ديوان التجارة والمبيعات

د. عبد المنعم ابراهيم الجميعى

أستاذ ورئيس قسم التاريخ
كلية التربية جامعة القاهرة
فرع الفيوم

١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

« سيجنى أحفادى ثمار ما زرعت »

محمد على باشا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

اختلف المؤرخون فى تقدير أعمال محمد على الكبير بين مادح وقادح فأشار المادحون – شأنهم فى ذلك شأن كل المادحين للحكام على مر العصور – بما تم على يديه من اصلاحات ، واظهروه بمظهر البطل المغوار، والعبقرى الفذ ، والمصلح المستنير الذى تحمل أعباء الحكم فى مصر ، واعاد اليها حياتها وذاتيتها ، وحاول القادحون الحط من شأنه وشأن اصلاحاته والنظر اليها من خلال منظار أسود .

وحين تختلف الآراء حول ظاهرة تاريخية أو حدث معين فان الوثائق خير لغة للحديث ، وأفضل ما يرجح رأيا على آخر ، فكتابة التاريخ من واقع مصادره الأصلية كما هو معلوم تتيح للمؤرخ الالمام الدقيق بحقائق العصر الذى يدرسه ، وتجعل أمامه صورة الاحداث واضحة، وتضيف دلالات جديدة وموضوعية لبحثه ، وتجعله ينهج نهج الأسلوب العلمى الذى يحتم عليه ألا يعتمد على النقل عن الغير ، وانما يستقى النتائج من أوثق المصادر والأصول التى تجعله يقف على حقائق الأمور بلا ادنى شك أو مواربة .

فالوثائق هى المادة الخام التى تحمل روح العصر الذى كتبت فيه والتى تعطى الفهم الصحيح له ، وتفسر احداثه وربما كان لظهور وثيقة تاريخية جديدة اكبر الأثر فى تغيير مفاهيم خاطئة قد توارثها الآباء عن الاجداد والابناء عن الآباء فأخذت صورة الحقيقة على غير استحقاق أو تكون فيصلا فى الحكم على بعض الأحداث والظواهر .

ومن حسن حظ مؤرخى النصف الأول من القرن التاسع عشر أن طريقة محمد على فى الحكم والادارة استلزمت قدرا كبيرا من المضابط والمحاضر والخلاصات واليوميات والتقارير التى تمكنهم من تتبع المسألة

الواحـــدة من العامل الصغير الى المجلس الكبير الى مقر السلطان ، ومن القرية النائية الى عاصمة الحكم [(١)] .

وموضوع الدراسة التى نقدمها عن وثائق « ديوان التجارة والمبيعات» فى عصر محمد على تعتبر ضرورية وهامة لدراسة تاريخ مصر الاقتصادى خلال هذه الفترة خصوصا وانها تشمل وثائق يمكن اعتبارها من أبـــرز الوثائق الرسمية فى تاريخ مصر الاقتصادى فى النصف الأول من القـــرن التاسع عشر ، والذى شهدت مصر خلاله تطورا اقتصاديا واضحا بفضـــل جهود محمد على الدائبة فى الارتقاء بالنواحى التجارية والصناعية والزراعية فى مصر ، ونجاحه فى تذليل معظم الصعوبات التى واجهته حتى أصـــبحت له السيطرة الكاملة على جميع وسائل الانتاج والتـــوزيع فكان الـــزراع والصانع الوحيد بلا منازع [(٢)] ، كما أنه كان أكبر تاجر فى مصر .

وتتمثل أهمية وثائق هذا الديوان فى أنه يقـــدم لنا صــــــورة حية بالاسانيد والأرقام الرسمية عن طبيعة الحياة التجارية فى مصر فى عصـــر محمد على هذا بالاضافة الى أنه يرســـم لنا صورة العلاقات بين كافـــة الادارات والدواوين المعنية بتنظيم حركة الحياة الاقتصادية فى تلك الفترة .

ووثائق الديوان موضوع البحث توجد فى دار الوثائق القومية بتلعـــة صلاح الدين بالقاهرة ضمن مجموعة أخـــرى من الوثائق تحت عنـــوان « وثائق الانتاج » وتشمل أحد عشر ديوانا [(٣)] يرمز لها بالحرف (ج) .

---

(١) من مقدمة محمد شفيق غربال لكتاب ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ١٨٤٨ — ١٩٤٨ ، القاهرة — الجمعية الملكية للدراسات التاريخية

(٢) للتفاصيل أنظـــر :

Crouchley : Economic Development of Modern Egypt.

(٣) هذه الدواوين هى : —

١ — ديـــوان المـــالية .
٢ — ديـــوان الايرادات .
٣ — ديـــوان الأخشـــاب .
٤ — ديـــوان تجارة ولى النعم .
٥ — ديـــوان دائرة محمد ســـعيد .

والديوان موضوع بحثنا ينقسم بدوره الى ثلاثة عشر قسما [٤] كل قسم منها يتكون من عدد من السجلات وصل مجموعها الى خمسة وخمسين سجلا ، يضاف الى ذلك انه توجد مجموعة من المحافظ بدار الوثائق بالقاهرة

= ٦ — ديوان مجلس تجار مصر .
٧ — ديوان تجارة مصر .
٨ — ديوان الجفالك .
٩ — ديوان الدائرة السنية .
١٠ — ديوان دائرة الهامى باشا .
١١ — ديوان التجارة والزراعة والمبيعات .

(٤) القسم الأول « مايسترو ديوان المبيعات » ويتكون من ثلاثة سجلات .
— القسم الثانى « صادر مجلس الزراعة » ويتكون من أربعة سجلات .
— القسم الثالث « صادر ووارد » ويتكون من ثلاثة سجلات .
— القسم الرابع « قيد التحريرات الصادرة من ديوان التجارة » ويشمل ثلاثة سجلات .
— القسم الخامس « صادر نظارة التجارة والزراعة » ويتكون من ثلاثة سجلات .
— القسم السادس « وارد ديوان التجارة والزراعة » ويشمل ثلاثة سجلات .
— القسم السابع « شطب التحريرات الواردة » ويقع فى سبعة سجلات .
— القسم الثامن : ويشمل ثلاثة سجلات .
— القسم التاسع « دفتر مصروفات الابعدية » ويشمل سجلا واحدا .
— القسم العاشر « صادر ووارد التجارة والمبيعات » ويشمل ثمانية سجلات .
— القسم الحادى عشر « جرنال ديوان الخديو تركى » ويشمل ثمانية سجلات .
— القسم الثانى عشر « قيد التحريرات تركى » ويشمل ستة سجلات .
— القسم الثالث عشر « قيد الأوامر العلية والافادات تركى » ويشمل ثلاثة سجلات .

أيضا تحت عنوان محافظ « ديوان التجارة والمبيعات » عـددها ثلاثـة وثلاثون محفظة تشمل فى معظمها عصر محمد على [(٥)] .

ولمـا كانت هذه المراسلات تضفى ابعادا واقعية وجديدة على حقيقة الأمور الاقتصادية فى مصر فى تلك الفترة وتكمل ما هـو موجود فى سجلات الديوان فقد اشتملت هذه الدراسة على الوثائق الموجودة بسجلات الديوان ومحافظة معا .

وقبل أن ندخل فى تفاصيل محتويات وثائق هذا الديوان بقى أن نذكر شيئا عن ماهية هذه الوثائق ولغة كتابتها . الواقع أن هذه الوثائق عبارة عن الأوامر والتعليمات الصادرة من محمد على الى بوغوص يوسفيان بك ناظـر تجارته [(٦)] والى كبار موظفيه ، ورؤساء دواوينه ومعاونيه المكلفين بتنفيذ سياسة الحكومة الاقتصادية ، وردود هؤلاء على محمد على ، وان هذه الوثائق كتبت فى معظمها بالتركية والقليل منها كتب بلغة عربية بسيطة أقـرب الى العامية منها الى الفصحى ، كما أن بها مصطلحات وكلمات ليست من العربية فى شيء ، بل هى أقـرب الى التركية واليونانية منهـا الى العربية مما يحمل الباحث أعباء شاقة فى فك رموز الكثير منها خصوصا وأن بعض هذه الوثائق كتبت بخط ردىء .

أما عن الوثائق المكتوبة بالتركية فقـد ترجمت الى العربية فى عصر الملك فؤاد الذى شجع المؤرخين ، وخصوصا الأجانب منهم على التأريخ لاسرته ، وتسهيلا لذلك فقـد عنى بترجمة الوثائق التركية الخاصـة بتاريخ هذه الأسرة خصوصا وثائق عصرى محمد على والخديو اسماعيل وعن تناولنا لوثائق هذا الديـوان التى تسـجل حركة التطورات الاقتصادية

---

(٥) يوجد ضمن وثائق هذه المحافظ والسجلات مكاتبات خاصة بعصر كل من عباس الأول وسعيد واسماعيل ، ولكنها قليلة ولا تشكل مـادة متكاملة .

(٦) ولد فى أزمير عام ١٧٦٨ ، وبرع فى عدة لغات نطقا وكتابة منها الارمينية والتركية واليونانية والفرنساوية ، وعمل فى شبابه بالتجارة ، ثم هاجـر الى مصر وأقام بها ، وكان موضـع ثقة محمد على ، ومرجـع مشورته ، وقد ظل فى خدمة الحكومة المصرية حوالى ٤١ سنة .

والاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ينبغى لنا أن نذكر أننا لم نهدف عن طريقها الى دراسة تاريخ مصر الاقتصادى فى عصر محمد على تفصيلا بل كان جل الاهتمام بابراز أهم ما تعرضت له هذه الوثائق من معلومات يمكن عن طريقها سد ما تركته المؤلفات التى تعرضت لهذا الموضوع من ثغرات .

وطبقا لذلك امكننا تقسيم موضوع هذه الدراسة الى العناصر الآتية :

أولا : أثر اهتمام محمد على بمحصولى القطن والأفيون على تطوير حركة مصر التجارية بينه وبين التجار الأجانب ، ونظام المكاييل والموازين والجمارك ، وتداول العملات الاجنبية داخل مصر والتلاعب فى أسعارها وتزييفها ، وأسباب انشاء مصرف بالاسكندرية لتقدير أثمان المسكوكات المتبادلة وتحديد أسعارها هذا بالاضافة الى ما أشارت اليه وثائق الديوان عن الصناعة وأسباب اهتمام محمد على بها .

ثانيا : كيف كانت علاقات محمد على التجارية مع كل من السلطان العثمانى والأوربيين ، وما هو اثر هذه العلاقات على النواحى السياسية والطريقة التى اتبعها محمد على لتفضيل مصالحه ومصالح ولايته قبل اى شىء آخر ، والخلافات التى حدثت بين الأجانب فيما بينهم من ناحية وتلك التى حدثت بينهم وبين المصريين من ناحية أخرى ، وموافقة محمد على على تشكيل محكمة التجارة الأوربية للفصل فى هذه الخلافات .

ثالثا : كيف كان محمد على يدير علاقاته مع موظفيه ، وهل نجحت طريقة استعماله للشدة مع المخطىء ، وتشجيعه لأصحاب الهمم ، وهل كان يصدر قراراته وأوامره بمفرده أو يأخذ آراء ذوى الخبرة من موظفيه فيها قبيل اصدارها .

رابعا : ما هى آثار حروب محمد على على الاقتصاد المصرى ، وماذا عن تدهور أمور مصر الاقتصادية نتيجة لذلك لدرجة ان كانت تخصم مصاريف شراء الأسلحة من اثمان بعض المحاصيل ، وما هى المتاعب التى واجهها محمد على من قراصنة البحر الذين كانوا يتربصون لسفنه التجارية ،

وما هى المحاولات التى بذلها من اجل تأمين سفنه ، ولمـــاذا قام بتأجير بعض السفن الاجنبية للمساعدة فى نقل الامدادات لقواته الموجودة خارج مصر ، وما أسباب اهتزاز خزينة البلاد خصوصا فى أوقات الحروب التـــى خاضتها مصر فى بلاد الحجاز والمورة .

خامسا : ماذا عن تعرض وثائق الديوان لبعض مظاهر العـــادات والنواحى الاجتماعية والثقافية فى مصر فى عصر محمد على والتى من أبرزها دور الحلاقين والدايات فى عمليات الختان والتوليد ، ومهنة الســـمسرة ، وحالات السجون ومعاملة السجناء ، والفرار من الجندية ، وتعداد النفوس والاهتمام بالتعليم .

وفيما يلى نعرض لأهم هذه الموضوعات ، ولنبدأ بأولها :

الفصل الأول

جهود محمد على في تطوير الاقتصاد المصرى

١ ــ تجارة مصر الخارجية :

على الرغم من تعدد صادرات مصر فى عصر محمد على [٧] ، فقد ركزت وثائق الديوان على محصولى القطن والأفيون خصوصا وان الاهتمام بزراعة هذين الصنفين بدأ منذ عصر محمد على الذى كان يفضل زراعة محصول القطن على أى محصول آخر [٨] كما أنه أول من توسع فى زراعة الأفيون فى الأراضى المصرية .

وبالنسبة الى محصول القطن فقد عمل محمد على على تحسين أصنافه ليضمن رواجه فى الأسواق العالمية ، فقام بتجربة زراعة شجيرات القطن طويل التيلة ، كما عمل على جلب تقاوى القطن الممتازة من سيلان لزراعتها فى مصر نظرا لأن قطن سيلان كان أكثر رواجا فى انجلترا عن القطن المصرى رغم ارتفاع ثمنه [٩] .

يضاف الى ذلك أنه عمل على جلب تقاوى القطن الامريكى لعمل التجارب اللازمة لزراعته فى مصر [١٠] .

---

(٧) كانت صادرات مصر تتكون من القطن والقمح والأرز والخضر والأفيون والحناء والترمس والصمغ والكتان والتمر والصودا والحناء .

(٨) عرفت مصر زراعة القطن قبل عصر محمد على ، ولكنه كان قصير التيلة خشن الملمس ويعرف باسم القطن البلدى .

Leon : The Khedive's Egypt, London 1877 P. 206.

(٩) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٢ من الجناب العالى الى بوغوص بك بتاريخ ٢٤ جمادى الآخر ١٢٤٠ هـ .

(١٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ١٧ .

وقد عمل محمد على على تحديد أسعار القطن حسب درجة نوعه ولونه ، وطول الشعرة ونعومتها فقسم القطن المصرى الى ثلاثة أنواع هى العال والأوسط ودون الوسط ثم حدد أسعار هذه الأصناف طبقا للأمر العالى رقم ٢٩ لسنة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤ م) كالآتى .

القطن العال بمائة وستين قرشا ، والأوسط بمائة وأربعين ودون الوسط بمائة وعشرين .

ولكن نظرا لتذبذب الأسواق العالمية ، وعدم استقرارها على هذه الأسعار فقد تعرضت للنقصان والزيادة حسب العرض والطلب ، ومن هنا لم يستطع محمد على التمسك بالأسعار التى كان قد حددها ، ويبدو ذلك واضحا فى رسالتين منه الى بوغوص بك ناظر ديوان تجارته الأولى يتضح منها موافقته على تخفيض أسعار القطن بحيث يتم بيع العال بمبلغ يتراوح ما بين مائة وعشرة الى مائة وأربعين قرشا ، والقطن الأوسط بمبلغ يتراوح ما بين مائة الى مائة وعشرة (١١) .

والرسالة الثانية يتضح منها ارتياح محمد على لزيادة اسعار القطن بعد أن وصلته الأخبار الأكيدة « من محل تجارة لوبين أن أسعار القطن قد قفزت » ويلفت نظرة الى « وجوب عدم اضاعة هذه الفرصة التى ارتفعت فيها اثمان القطن » (١٢) .

وتوضح الوثائق أن سماسرة القطن كانوا يتلاعبون فى أنواعه وذلك بوضع القطن الوسط مكان القطن العال أو دون الوسط مكان الوسط أو بخلط الأقطان ببعضها مما أدى الى جهر التجار بالشكوى من ذلك ، ولما تكررت الشكاوى حذر محمد على سماسرة القطن من تكرار هذه المخالفة ، وأمر بوضعهم تحت مراقبة رجاله ، كما كون مجموعات من موظفيه للتفتيش على الأقطان وفرزها ، وهدد كل من يتلاعب فى نوعيات

---

(١١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٤ جمادى الآخر ١٢٤٠ .

(١٢) نفسه : رسالة بتاريخ ١١ رمضان ١٢٤٠ هـ .

القطن بالنفى الى جبل فيز اوغلى (١٣) كما شكل لجنة تسمى « جمعية الحقانية » يهدف التحقيق فى مثل هذه الأمور ، وكان يحجز السماسرة الذين يجرى التحقيق معهم الى أن تعلن نتيجة التحقيق ، وتصدر الجمعية المذكورة قراراتها فى قضاياهم (١٤) كما أرسل بتعليماته المشددة الى نظار « طنطا والبحيرة والمحلة والمنصورة والشرقية والقليوبية والمنوفية » على ضرورة توريدهم القطن نظيفا وحذرهم من التقصير فى ذلك ، وطالبهم بضرورة التفتيش على نوعية الأقطان قبل ورودها الى الاسكندرية .

ولم يكتف محمد على بذلك بل هدد بمعاقبة المديرين الذين ترد الاقطان المخلوطة عن طريق اقاليمهم ، وذلك بقبول الصنف الجيد من الاقطان المخلوطة بالصنف المتوسط على أنه متوسط ، وقبول الصنف المتوسط المخلوط بالصنف الردىء على أنه ردىء ، واعادة الردىء الى المصانع ، ثم الزام هؤلاء المديرين بفرق الثمن والمصاريف اذا كان التلاعب المذكور قد حدث قبل تفتيشهم حيث أن ذلك يعتبر تقصيرا منهم فى التفتيش الذين كلفوا به ، أما اذا ثبت أن التلاعب قد حدث بعد تفتيشهم فيلزم نظار الشون بدفع فرق الثمن والمصروف (١٥) .

وكان بيع الأقطان يتم بالمزاد ، ومن يرسو عليه المزاد يشترى القطن ، فاذا كانت له ديون على الحكومة تخصم هذه الديون من ثمن شرائه للقطن .

وكان محمد على يفضل البيع للتجار الذين يدفعون الثمن نقدا عن

---

(١٣) ديوان المبيعات (عربى) وارد ج ١ دفتر شطب وارد التحريرات ١٢٦٠ ج/١٠/٨/١ ص ١٤٣ تحت عنوان أمر تركى كريم رقم ٢٩ لسنة ١٢٦٠ هـ .

(١٤) ديوان التجارة والمبيعات . محفظة ٢٣ من الجناب العالى الى ارتين بك مدير الأمور الافرنجية ، وديوان التجارة والمبيعات بالاسكندرية فى ١٩ ربيع أول ١٢٦١ هـ .

(١٥) خطاب من الجناب العالى الى ارتين بك مدير الأمور الافرنجية وديوان التجارة والمبيعات بالاسكندرية فى ١٨ جمادى الأولى ١٢٦١ هـ .

التجار الذين يتعاملون بالحوالات ، فمن يدفع نقدا يسبق غيره من المتعاملين بالحوالات وغير الحوالات فى حمل المحصول [١٦] .

ونظرا لأن بعض التجار الأجانب كانوا يتلاعبون فى المزادات فيتفقون على ارســاء المزاد على أحد منهم بسعر معين ، فقــد أمــر محمد على معاونيه بتوخى الحيطة والحذر والتأنى خلال عملية المزاد حتى ترتفــع الاسعار ، ولمــا تكررت حالات التلاعب من بعض التجار أمثال الخواجــه جبارة ، ومحاولاتهم شراء القطن دائما بثمن بخس أمــر محمد على ناظر تجارته بألا يباع القطن الى أمثال هؤلاء التجار ، وان يتم حــرمانهم من دخــول المزاد [١٧] .

هــذا ما أوضحته وثائق الديوان عن القطن ، والتى اتضــح منها أن تجارة مصر الخارجية قــد تقدمت برواج حركة تصدير القطن المصــرى الى الخارج ، وشــدة الطلب عليه حتى بلغت قيمة ما يصدر منه سنويا ما بين ١٠ الى ١٥ مليونا من الفرنكات [١٨] مما شكل الركيزة الكبرى فى نظام مصر المــالى [١٩] ولكن ذلك كان يتم على حساب الحاصلات الزراعية الأخــرى مثل الحبوب التى كانت مصر من أهم البلدان المصدرة لها ، والتى قلت زراعتها بعد التوسع فى زراعة القطن ، فأصبح الاقتصاد المصرى يعتمد على محصول واحد من الممكن تأثره بالهزات الاقتصادية العالمية .

يضاف الى ذلك أن مصر التى كانت تعتبر مخزنا للحبوب أصبحت بعد التوسع فى زراعة القطن لاتكفيها حبوبها الا بالكاد ثم تطورت الأمور بعد ذلك الى اعتماد مصر على استيراد القمح من الخارج .

---

(١٦) ديوان التجارة والمبيعات . من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات فى ١٨ شوال ١٢٥٨ هـ .

(١٧) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٧ مكاتبة من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٤ ذى القعدة ١٢٥٠ هـ .

(١٨) محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمــد على . القاهرة دار الفكر العربى ١٩٤٨ ص ٥٣ .

(19) Bowring (J) Report on Egypt and Candia. London 1840 P. 18.

أما عن الأفيون فمعلوم لدينا أن زراعته لم تكن رابحة فى مصر قبيل عصر محمد على ، وتوضح لنا الوثائق أن هذه الزراعة راجت فى اقاليم الصعيد خصوصا بعد أن جلب محمد على تقاوى الأفيون من انطاكية الى مصر ، واستجلب بعض الأرمن الملمين بفن هذه الزراعة من آسيا الصغرى فقاموا بعدة تجارب ، وشرحوا للفلاحين الطريقة المثلى لزراعة الأفيون [٢٠] .

وقد رأى محمد على أن تبدأ تجارب زراعة الأفيون بمنطقة جرجا فأمر بزراعة خمسة آلاف فدان من الأفيون [٢١] وبعدها انتشرت هذه الزراعة فى الوجهين القبلى والبحرى ولما كانت خبرة محمد على ورجاله بنوعية الافيون واثمانه ضئيلة فقد طلب من ناظر تجارته « عرض الأفيون المرسل اليه والوارد من بعض جهات الوجه القبلى .. على التجار الملمين بهذا الصنف ومعرفة ثمن الأقة ، ودرجة الجودة » [٢٢] وبعد مناقشات ومشاورات قسم هذا المحصول من حيث جودة الصنف الى ثلاث درجات اولى وثانية وثالثة ، كما زادت أهمية هذا المحصول فى مصر خصوصا بعد أن تم عمل التحليلات اللازمة له فى كل من لندن وبوسطن ، ووجد أن مقدار المورفين المستخرج منه يزيد حوالى ١٢٪ عما يستخرج من الأفيون التركى ، ونتيجة لتزايد اهتمام محمد على بهذه الزراعة ازدهر محصول الأفيون فى مصر حتى بلغ فى عام ١٨٣٣ (٣١٫٠٠٠) كيلو جرام قدر ثمنها بمليون من الفرنكات [٢٣] .

واذا كنا قد تعرضنا لزراعة الأفيون وتجارة محمد على فيها فماذا عن زراعة الحشيش ، وهل زرع الحشيش فى مصر فى عصر محمد على ايضا ؟

---

(٢٠) د. أحمد أحمد الحته : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، القاهرة ـ دار المعارف ١٩٥٠ ص ٢٦٢ .

(٢١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٩ ربيع الأول ١٢٣٩ هـ .

(٢٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٣) من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة فى ٢٥ ذى الحجة ١٢٤١ هـ .

(٢٣) محمد فؤاد شكرى وآخران : المرجع السابق ص ٣٩ ، ٢٥٢ .

الواقع أن بعض اليونانيين رغب محمد على فى ادخال زراعة الحشيش الى مصر ، وطلبوا اليه عمل تجارب على هذه الزراعة المربحة بالبلاد ، ولكن محمد على رفض طلبهم ، وأصر على عدم ادخال زراعته فى مصر [(٢٤)] .

ومع ذلك فقد انتشر تعاطى الحشيش بين طبقات الشعب المصرى، وذلك باستخراجه من القنب المصرى الذى كانت تسحق ثماره حتى تصير عجينة تصنع منها أما اقراص صغيرة تدخن ضمن ما يحرق فى نوع من الشيشة يسمى الجوزة ، وأما يجهز كسائل كالشراب يستعمله فقراء المصريين [(٢٥)] .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا لماذا فضل محمد على التوسع فى ادخال زراعة الأفيون فى مصر واعترض على زراعة الحشيش ؟

الواقع أن الأفيون كان شائع الاستعمال بين الاتراك كمادة يخدرون بها أعصابهم ، وتجعلهم يميلون الى السكون والتأمل ، كما أنه كان يستعمل كمادة طبية يصفها الأطباء لعلاج بعض الأمراض من هنا أحس محمد على بامكان تسويق الأفيون ، واحراز مكاسب عن طريقه أما الحشيش فلم يكن شائعا الا لدى بعض المصريين الذين كان اقبالهم عليه شديدا رغم تأثيره على الجهاز العصبى لهم ، ومن هنا لم يسمح محمد على بادخاله الى مصر لقلة مكاسبه وصعوبة تصديره .

هذا عن تجارة محمد على فى القطن والأفيون أما عن معاملاته التجارية فى محاصيل مصر الزراعية الأخرى فقد أوضحت لنا الوثائق انه كان يتبع نظرية العرض والطلب ، فكان يستعلم سنويا عن حاجة أوربا الماسة الى بعض المحاصيل فيرفع أثمانها ، كما أنه كان يأمر معاونيه بتخفيض ثمن البضاعة بضعة قروش اذا اتضح عدم الاقبال عليها وتثبيت أسعارها

(٢٤) ديوان الزراعة والتجارة (عربى) صادر ووارد ج/١٠/٢/٢ ص ٦٨ .

(٢٥) كلوت بك : لمحة عامة الى مصر . تعريب محمد مسعود . الجزء الثانى ص ١٧ — ١٨ .

اذا كان الاقبال عليها ملحوظا ، كما كان يأمرهم بتخفيض أسعار الأصناف اذا اشترى أحـد التجار صفقة كبيرة منها هذا بالاضافة الى أن محمد على كان يضطر فى بعض الأحيان الى أخذ رأى التجـار فى تسعير المحصول قبل عرضه فى الأسواق والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها :

عندما نقص محصول القمح فى أوربا عام ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧ م) رفع محمد على أسعاره ، حيث أمر بوغوص بك ببيع الأردب منه بسعر خمسة ريالات فرنسية بعد أن كان يباع بأربعة (٢٦) .

وعندما أوضحت الدلائل احتمال نشوب حرب بين فرنسا واسبانيا ، بدأ محمد على يستعلم عما اذا كان يجب استبقاء أسعار الغلال على ماهى عليه أم يرفع ثمنها (٢٧) .

وعندما علم أن « الحنطة المصرية رائجة بجزيرة ماعون (٢٨) التابعة لاسبانيا وانـه اذا شحنت سفينة أو سفينتان الى ميناء ماعون .. فانه يمكن الحصول على مواد نافعة مقابلها » (٢٩) . أمر ناظر تجارته بارسال عشرين الف أردب من الحنطة الى تلك الجزيرة دون ابطاء (٣٠) .

وعندما قل محصول الفول فى عام ١٢٢٣ هـ (١٨٠٨ م) أمر محمد على ناظـر تجارته بأن يرفع ثمنه نظرا لقلة المعروض منه (٣١) .

---

(٢٦) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٤ من الجناب العالى الى بوغوص ناظر التجارة فى ٢٦ ربيع أول ١٢٤٣ هـ .

(٢٧) ديوان التجارة والمبيعات . محفظة رقم (١) من الجنـاب العالى الى الخواجة بوغوص فى ٢١ جمادى الثانية ١٢٣٨ هـ .

(٢٨) جزيرة مدينة ميتوركا Minorca ضمن مجموعة جزر البليار التابعة لاسبانيا فى البحر المتوسط ، وهى أقصى الجزر شمالية .

(٢٩) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١) من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص فى صفر ١٢٣٥ هـ .

(٣٠) نفسـه .

(٣١) ديوان التجارة والمبيعات . محفظة رقم (٤) من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص فى ١٥ ربيع أول ١٢٤٣ هـ .

هذا عن رفع أسعار بعض المحاصيل التجارية أما عن خفضها فتوضح الوثائق انــه عنــدما ركدت تجارة الحنطة وتواجد منها كميات كبـيرة بالأشوان أمر محمد على بتخفيض ثمنها حتى يتم ترويجها فى الأسواق [٣٢] .

وعندما حدث بعض الركود فى تجارة الغلال فى اواخر عام ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢ م) أرسل محمد على الى بوغوص بك يطلب رأيه ويســأله « هل نترك الغلال كما هى دون أن نخفض سعرها ، ونصبر مدة أخرى انتظاراً لرواجها ، أم نخفض سعرها عدة قروش ونحاول بيعها الآن » [٣٣] .

يضاف الى ذلك ان محمد على كان يضطر فى بعض الاحيان الى أخذ راى التجار فى تسعير المحصول قبل عرضه فى الأسواق ، ويتضح ذلك فى رسالة منه الى أرتين بك يخبره فيها « انه كتب كتابا الى وكيل محافظـة دمياط بخصوص عرض عينة الأرز على تجار دمياط لتسعير الثمن » [٣٤] وطلب منه أن يرســل العينة والثمن اللذين حددوهما اليه لعرضهما على تجار الاسكندرية ثم يقوم ببيعه بآخــر سعر [٣٥] .

ومعنى ذلك أن محمد على لم يحبذ فكره التمسك برايه على طــول الخط كما هــو معروف عنه ، بل كان يلتمس المشورة من ذى الخبرة فى معظم الاحيان حتى لا تتعثر الأمور وتتيسر امور تجارته .

والسؤال الذى يطرح نفســه هو هل كانت المزادات مقصورة على التجار الاجانب أم كان يشارك فيها بعض المصريين ؟

---

(٣٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١) فى ٦ جمادى الأول ١٢٣٨ هـ .

(٣٣) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة رقم (١٧) من الجناب العالى محمد على الى بوغوص بك مدير الأمور الافرنجية وتجارة الاسكندرية ومبيعاتها فى ١٩ ذى الحجة ١٢٥٨ هـ ٢٢ ديسمبر ١٨٤٢ م .

(٣٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٥) من الجنــاب العالى الى ارتين بك فى ١٠ ذى الحجة ١٢٦٣ هـ .

(٣٥) نفســـه .

اوضحت لنا احدى الوثائق ان القمح الذى كان يعرض فى المـزاد كان فى امكانية الأهالى شراؤه بالسعر الذى يرسو عليه المزاد (٣٦) وهذا يدفعنا الى أن نتساءل ما اذا كانت الحكومة تشترى المحاصيل من الفلاحين اصـلا فهل تبيعها لهم ثانية بسعر متقارب مع الثمن التى اشترت به هذه المحاصيل منهم ؟

الواضح أن الفلاح كان يبيع محصوله بالثمن الذى تحدده الحكومة فاذا ما عاد واشترى جزءا من هذا المحصـول لاستهلاكه الخـاص كان يشتريه بثمن اغلى يصل الى ما بين ٦٠ الى ٨٠٪ وقد يزيد عن ذلك فى بعض الاحيان (٣٧) .

ونتيجة لاستياء الأهالى من قسوة تلك الطريقة تخلـى محمـد على للمزارعين عن المحاصيل التى تشكل غذاءهم الرئيسى وهى الحنطة والذرة والفول والشعير (٣٨) .

وعلى كل حال فان ازدهار تجارة محمد على قد يجرنا الى التساؤل عن طريقة تشوين المحاصيل ، ونظام المكاييل والموازين والمقـاييس ، والجمارك ، والعملة المتداولة فى التجارة بين محمد على والاجانب .

الأشـوان :

الواقع أن الأشوان فى عصر محمد على كانت فى معظمها رديئة التهوية مما كان يؤدى الى تلف بعض الحبوب عند تراكمها فى هذه الأشوان ، هذا بالاضافة الى أن الفيران كانت تجـد فى أشوان محمد على مرتعا خصبا فتحكى لنا الوثائق أن محمد على كان يضطـر الى بيع بعض الحبوب التى تعرضت للتلف لتراكمها فى الأشوان بأسعار زهيدة فتذكر وثيقة انه عندما

---

(٣٦) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢١) من الجنـاب العالى الى ارتين بك مدير التجارة فى ٣ ربيع اول ١٢٦٠ هـ .

(٣٧) د. حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحـديث . القاهرة — الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦٢ ص ٣٦١ .

(٣٨) نفسـه .

انتاب السوس تسعة آلاف أردب من القمح أمر محمد على ببيعه فى المزاد للأهالى بثمن مخفض بلغ ثلاثين قرشا للاردب [٣٩] .

وتحكى لنا وثيقة أخــرى أن الفئران كانت تسبب لمحمد على الكثير من القلق فقــد اشتكى من أنها أكلت أغلب بذور الكتان فى أقاليم الصعيد حتى أنه طلب من مأمورى أقاليم الوجه البحرى صرف بعض التقاوى من اقاليمهم الى اقاليم الصعيد [٤٠] .

المقاييس والمكاييل والموازين :

وعن المقاييس والمكاييل والموازين تذكر الوثائق بأنه كان هناك اختلال وعدم انتظام فى أحوال المكاييل والموازين المصرية فى ذلك الوقت نظــرا لانها كانت تتمثل فيها صفات البداوة والقدم فضــلا عن أنها كانت تتغير طبقا لتشريعات لعبت بها الأهواء ، وعلى سبيل المثال نذكر من هـــذه المقاييس :

الفتر : وهو عبارة عن المسافة بين طرفى الابهام والسبابة .

والشبر : وهو عبارة عن المسافة بين طرفى الابهام والخنصر ، والذراع البلدى وهو حوالى اثنين وعشرين بوصة ، والذراع الهندى وهو خمسة وعشرون بوصة ، وذراع القسطنطينية وهو $26\frac{1}{2}$ بوصـــة ، والدرهـم وكان يساوى ٤٨ حبة ، والرطل وكان يساوى ١٢ أوقية ، والمائة رطل وكانت تساوى قنطارا [٤١] .

ونظرا لقدم هذه المقاييس والمكاييل ، وامكان حدوث تلاعب فيهـــا من

---

(٣٩) ديوان التجارة والزراعة والمبيعات : محفظة رقم (١٨) من الجناب العالى الى الباشمعاون فى ٢٣ جمادى الأولى ١٢٥٨ هـ .

(٤٠) ديوان التجارة والزراعة والمبيعات : محفظة رقم (٤) من الجناب العالى الى بوغوص بك ناظــر التجارة فى ١٢ ربيع أول ١٢٤٣ هـ .

(٤١) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٤٨ .

جانب بعض التجار [٤٢] فقد أخذ قلم التجارة الداخلية فى البحث عن طريق يمكن من خلاله اصلاح هذا الخلل فقرر توحيد الموازين والمكاييل المستعملة فى وزن الأصناف [٤٣] على اعتبار أن القنطار ستة وثلاثون أقة ، ولكن نظرا لأن هذا القرار لم يضع فى الحسبان أن الأقة من وزن كل صنف تخالف الأخرى فقد استقر الأمر بعد ذلك على تصنيع مكاييل وموازين جديدة بمصنع الخواجة سيمن وشركاه ببرلين [٤٤] على أن تستعمل فى الاسواق والمتاجر المصرية بالطريقة العشارية [٤٥] .

الجمارك :

وعن الجمارك تذكر الوثائق بأنه كان يوجد فى القاهرة جمركا بولاق ومصر القديمة كما كان توجد جمارك فى دمياط ورشيد والاسكندرية وأسوان والقصير وأسيوط والسويس ، وان محمد على فى أول عهده بحكم مصر قد وكل عنه ملتزما يجمع له الضرائب فى نظير قدر من المال يؤديه للخزانة سنويا ثم تطورت الأمور بعد ذلك حيث وضع محمد على الجمارك تحت ادارته .

والملاحظ على أمور الجمارك المصرية خلال هذه الفترة هو حدوث بعض التضارب فى تحديد رسوم التعريفة الجمركية من جمرك الى آخر، وفى تقدير قيمة الأصناف الواردة من جمرك الى آخر أيضا ففى حين كان

---

(٤٢) على سبيل المثال ظهر عجز فى عبوات الأرز المقرر نقله من رشيد الى اشوان الاسكندرية بواقع اقتين عن كل زنبيل .

(٤٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٧) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٩ شوال ١٢٥٠ هـ .

(٤٤) ديوان التجارة والزراعة عربى فى ٩ شوال ١٢٩٢ هـ ص ٦ .

(٤٥) صدر بناء على ذلك أمر عال بارسال « المسيو نيل » ناظر قسم التجارة الداخلية الى بحر برا لعمل العقد اللازم بين الحكومة المصرية والمصنع الألمانى بخصوص تصنيع المكاييل والموازين ، وقد بلغت تكاليف ذلك قرابة ١٣٤ الف فرنك ، ونظرا لتأخر وصولها الى مصر عن موعدها المحدد تقرر ارجاء العمل بها حتى يوليو ١٨٧٦ .

أنظر : دفتر صادر مجلس الزراعة (عربى) رقم ج/١٠/٢/١ صادر ١٢٩٣ هـ .

رسوم الجمارك فى سواكن ومصوع ثمانية فى المائة [٤٦] كانت جمارك الاسكندرية والسويس تقوم بتحصيل واحد فى المائة فقط [٤٧] مما أدى الى رواج التعامل فى جمارك الاسكندرية والسويس عنها فى جمارك سواكن ومصوع ، ونتيجة لذلك كثرت الشكاوى من جمرك سواكن لعدم ورود بضائع اليه من الخارج رغم أنه أقرب وأسهل من غيره لنقل البضائع التجارية [٤٨] .

ونظرا لتعدد الجمارك ، وتضارب رسومها بين مصر والسودان فقد رأى محمد على الغاء الجمارك الموجودة فى السودان على أن يؤسس جمركا واحدا فى أسوان على أساس أنها باب السودان ، وتحصل الرسوم الجمركية فيه بمقدار ١٢ فى المائة من البضائع الواردة من السودان الى مصر أما البضائع الصادرة من مصر الى السودان فلا تحصل عليها جمارك حتى يتم ترويج الصادرات المصرية هناك [٤٩] .

ويجدر بنا فى هذا المقام أن نذكر أن محمد على اتبع سياسة المرونة وعدم التشدد فى تحصيل الجمارك فتوضح لنا الوثائق عدم تمسكه بفرض هذه الرسوم فى كل الأحوال ، بل كانت رغبته فى ترويج التجارة المصرية تدفعه الى الغاء الرسوم الجمركية فى بعض الأحيان ، والأمثلة على ذلك متعددة منها أنه أمر بالنظر « فى مسألة رسم الجمرك الجارى تحصيله من الأقمشة المصرية المصدرة الى القطر الحجازى بمعرفة التجارة ، فاذا كان تحصيل هذا الرسم سيؤثر على رواج تصدير الأقمشة المذكورة فيصرف النظر عن تحصيله أما اذا كان الأمر بالعكس فيجرى اللازم حسب

---

(٤٦) دفتر صادر مجلس الزراعة : عربى — ج/١٠/٢/١ ص ٨٧ .

(٤٧) ديوان نظارة التجارة الخارجية (عربى) صادر ج ١ مكاتبة من محافظة سواكن ومصوع .

(٤٨) دفتر صادر مجلس الزراعة عربى ج/١٠/٢/١ نمرة ٢٦ الداخلية ص ٨٧ — ٨٨ .

(٤٩) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٦) ومحفظة رقم (١٩) من الجناب العالى الى الباشمعاون فى ١٧ جمادى الثانية ١٢٥٩ .

المصلحة »[٥٠] ومنها أيضـــا أنه أمـــر « بتحصيل رسم جمرك نصف فى المـــائة من الأشياء والبضائع الواردة من جانب الهند الى السويس بمعرفة التجار الانجليز لتصديرها الى أوربا راسا »[٥١] موضحا « بأن الغرض من قلة هذا الرسم هو ترغيب وتشويق التجار الأجانب على ترجيح هـــذا الطريق لجلب الفائدة لأهالى القطر المصرى »[٥٢] .

يضاف الى ذلك أنه رغبة منه فى تشجيع المسلمين على أعمـــال التجارة أمر بتحصيل رسم جمرك خمسة فى المائة فقط على البضـــائع الواردة الى القطر المصرى بمعرفة التجار المسلمين ، «وذلك لتـــرغيب وتشويق المسلمين على أشغال التجارة »[٥٣] .

ونظرا لحدوث بعض التضارب فى تقدير قيمة الاصناف الواردة من جمرك الى آخـــر طالبت الحكومة الجمارك بتوضيح ثمن كل صنف صار تقديره ضمانا لضبط حركة الصادرات والواردات ولتقدير حالة البـــلاد الاقتصـــادية[٥٤] .

ومع أن شكاوى التجار الأجانب كانت قليلة من مقدار التعريفـــة

---

(٥٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٦) من الجناب العالى (محمد على) الى الباشمعاون فى ٩ ذى الحجة ١٢٥٧ .

(٥١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٨) من الجناب العالى الى الباشمعاون فى ٣ ذى الحجة ١٢٥٨ هـ .

(٥٢) نفســـه .

(٥٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ١٨ من الجناب العالى الى الباشمعاون فى ٢٢ رجب ١٢٥٨ هـ .

(٥٤) تنظيما لهذا العمل طلبت الحكومة من مصلحة الجمارك تسجيل نوع ومقادير البضائع المصدرة بدفاتر الجمارك مع عناوين التجار المصدرين ثم تقديم احصائية شهرية بدأ العمل بها فى يوليو ١٨٧٦ م تم فيها ذكر أسماء الجهات التى وردت منها البضائع والجهات التى صدرت اليها ، كما رؤى استعمال التواريخ الهجـــرية فى الجمارك واتخاذ قاعدة واحدة للمـــكاييل والموازين باستعمال الطريقة الاعشارية .

ـــ ديوان التجارة الخارجية (عربى) تحت عنوان ديوان الكمارك فى ٢١ محـــرم ١٢٩٣ هـ .

الجمركية فى مصر ، ومن طريقة تحصيلها ، خاصة وان التجار الاجانب وخصوصا البريطانيين كانوا يقدرون بأنفسهم قيمة البضائع التى يدخلونها الى مصر ، وان الحكومة كانت قلما تراجع البيانات التى يدلى بها التجار الاجانب (٥٥) فيتضح من الكتابات ان بعض وكلاء القناصل كانوا أحيانا يمتنعون عن دفع الرسوم الجمركية المقررة ففى طرسوس امتنع « وكيل القنصل الانجليزى والتجار الذين تحت حمايته عن تأدية الرسوم الجمركية على الأمتعة التجارية والأرزاق التى تصدر أو تستورد الى طرسوس حسب النظام التجارى الداخلى (٥٦) .

ولما كان محمد على لا يستطيع الا الجهر بالشكوى من هذا التصرف فقد طلب من بوغوص بك الاتصال بالمستر كامبل القنصل الانجليزى لاقناع وكيله بعدم مخالفة النظام وحسن معاملة أولياء الأمور حتى يمكن استمرار المودة بين الطرفين (٥٧) .

ولما كانت المعاهدات التجارية التى تعقدها الدولة العثمانية مع غيرها من الدول تلتزم بها مصر ، فقد كان ذلك يوقع محمد على أحيانا فى بعض الحرج فعندما وقعت معاهدة تجارية بين الدولة العلية وحكومة الروسيا عام ١٨٣٥ م أتفق بمقتضاها على تخفيض الرسوم الجمركية بينهما الى ٣ ٪ وبمقتضى ذلك نقل الروس الى مصر بضائع الى الموانى التركية طبقا لهذه الرسوم الجديدة مما دفع المستر كامبل Campbell القنصل العام لبريطانيا والمسيو ميمو Mimaut قنصل فرنسا العام فى مصر الى طلب العاملة بالمثل ، ولكن محمد على اعتذر عن ذلك موضحا تعجبه من مثل ذلك الطلب ، وانه اذا كان من الضرورة عرضه فيعرض على الدولة العثمانية لا عليه لأنها هى التى أبرمت هذا الاتفاق ، وليس هو (٥٨) ،

---

(٥٥) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥١٤ .

(٥٦) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٣) ترجمة الأمر المؤرخ بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٥٥ هـ الصادر الى بوغوص بك برقم ١٣ .

(٥٧) نفسه .

(٥٨) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٨ من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٢ ، ٢٥ ذى القعدة ١٢٥١ هـ .

ومع ذلك فقد أصر المستر كامبل Campbell على سحب الامتياز من الروس أو الاعتراف به لغيرهم ، وكان من أثر ذلك تجريد الروس منه [٥٩] .

العملة المتداولة وفكرة انشاء مصرف بالاسكندرية :

وعن العملة المتداولة بين الأجانب ومحمد على ، وتحديد أسعارها تذكر وثائق الديوان أن المشكلة التى تعرض لها الاقتصاد المصرى فى عصر محمد على كانت تكمن فى تحديد أسعار العملة المتداولة واختلاف قيمتها اذ كان بعضها قد ضرب فى مصر [٦٠] ، وبعضها فى تركيا [٦١] وبعضها الآخر من العملة الأجنبية [٦٢] وكان قسما منها من الذهب ، وآخر من الفضة ، وكانت قيمتها تتفاوت تفاوتا كبيرا من آن لآخر .

وقد نتج عن تعدد هذه المسكوكات وتفاوت قيمتها وامكان تزييفها وارتباط النقد المصرى بالنقد العثمانى أن كثرت المضاربة بينها مما أدى الى اختفاء بعض العملات الذهبية نتيجة لمحاولات بعض التجار الأجانب تهريبها من الاسكندرية والقاهرة الى أوربا واتجارهم فيها لدرجة أن أصبحت

---

(٥٩) د. محمد فؤاد شكرى وآخران : المرجع السابق ص ٥١٤ .
(٦٠) العملة المضروبة فى مصر كانت :
(أ) الخيرية بتسعة وزنتها أربعة قراريط ونصف القيراط منها ثلاثة من الذهب الخالص وقيراط ونصف القيراط من مزيج معدنى .
(ب) السعدية بأربعة وتزن قيراطين وثلثاها من الذهب الخالص والثلث الباقى من مزيج معدنى .
(جـ) العملة الفضية وهى القروش والقطع من ذوات العشرين والعشر والخمس بارات .
(د) العملة الأدنى من ذلك وكانت تدخل فى صنعها معادن قليلة القيمة وتحمل العملة طغراء السلطان وتاريخ تولى محمد على الحكم . محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٤٨ .
(٦١) كانت عملة استنبول نادرة التداول .
(٦٢) أهمها الريالات الأوربية والامريكية وأكثرها يساوى عشرين قرشا مصريا وكان يطلق عليها اسم ريال فرانسة .

معها هذه العملات نادرة فى الاسواق المصرية وارتفعت اسعارها مما أدى الى اختلال المعاملات التجارية ، ونتيجة لذلك طلب محمد على من ارتين بك مدير الأمور الافرنجية الرأى فى كيفية منع حدوث ذلك ، والطريقة التى يمكن بها اتخاذ اللازم نحو هذا المنع (٦٣) .

ولما كانت العملات التى ترد من الخارج الى مصر لا يعرف بعض التجار قيمتها الأصلية ، ويضيف الصيارفة الى ثمنها الأصلى قيمة زائدة فقد رأى محمد على منع تداول هذه العملات ، وحذر كل من يخالف ذلك بالعقاب فاذا « كان من الأهالى فيعاقب بغلق حانوته ثم ارساله لمدة عام الى الليمان ، واذا كان من الحمايات فينفى من الأراضى المصرية الى الخارج بعد غلق دكانه » (٦٤) .

ونظرا لتداول بعض العملات المغشوشة فى الأسواق صدر منشور من ديوان الداخلية « بالتأكيد على ضبط ما يوجد من العملة البرانى لمنع تداولها » (٦٥) كما بث محمد على عيونه وجواسيسه للبحث عن « الاشخاص الذين وصلت بهم الجرأة الى فعل تلك الأعمال ومعاقبتهم بموجب القانون (٦٦) .

ولما كانت العملة المصرية لها قيمتها ووزنها عن العملة العثمانية فقد كانت تختفى أحيانا من الأسواق ، وتحل محلها عملة الاستانة مما اقلق محمد على ، وجعله يبذل شتى الجهود لوقف تسرب نقد الآستانة الى مصر ، والمحافظة على عدم تسرب العملة المصرية من البلاد ، ويتضح ذلك من خطاب ارسله محمد على الى بوغوص بك مدير المبيعات وتجارة الاسكندرية اذ يذكر فيه

---

(٦٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٧) من الجناب العالى الى ارتين بك مدير الأمور الافرنكية بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ

(٦٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٤) خطاب من محمد على الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٧ هـ .

(٦٥) ديوان نظارة التجارة الخارجية (عربى) صادر ج ١ ص ٢٣ .

(٦٦) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من محمد على باشا الى مدير الديوان فى ٢٦ محرم ١٢٥٤ .

« انه رغما من الاجراءات التى اتخذت فى جمركى اسكندرية ودمياط بشأن عدم تسرب نقد الآستانة الى مصر ، ورغما عن العملة المصرية التى سكت بكثرة فلا تزال العملة المصرية نادرة فى مصر الأمر الذى يفهم منه أن العملة المصرية تصدر الى الخارج » [٦٧] ثم يأمره « بوجوب وضع حد لهذه الحالة ، وذلك اما بالاتصال بالقناصل واما بأية طريقة أخرى تضمن عدم تسرب نقد الاستانة ، وبقاء العملة المصرية فى البلاد [٦٨] .

وقد استقر الأمر على أن تتولى الجمارك مصادرة النقد الذى يرد من الآستانة عن طريق الحجاج وبعض التجار الى مصر ، وان يجمع هذا النقد ، ويرسل الى الآستانة « محسوبا من الجزية » [٦٩] .

كما راى محمد على ادخال بعض النحاس على العملة الذهبية حتى يقل تسرب العملة المصرية الى خارج البلاد خصوصا وان التجار كانوا يقومون بجمع قطع الذهب المصرية ثقيلة الوزن ويستبدلونها بقطع الفرانسة [٧٠] للاستفادة من فرق الوزن بينها ويبدو أن محمد على كان يفضل فى معاملاته التجارية التعامل بالريال الفرنسى عن العملة العثمانية فعندما سكت الدولة العثمانية عملة فضية من ذات القرش الواحد ، ومن ذات العشرة قروش ومن ذات العشرين قرشا أمر محمد على بعدم قبول هذه العملة « لأن الأخذ والعطاء جار حسب الريال الفرنسى ، ولا يمكن التعامل

---

(٦٧) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٨) من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير المبيعات وتجارة الاسكندرية فى ٢٦ رمضان ١٢٥٨ هـ .

(٦٨) نفسه .

(٦٩) نفسه مكاتبة بتاريخ ١٨ شوال ١٢٥٨ هـ .

(٧٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٩) من الجناب العالى الى وكيل ديوان المعاونة فى ٢١ ربيع الثانى ١٢٥٩ هـ ، وكان يطلق على العملة الاجنبية خصوصا الريالات الأوربية والأمريكية التى تساوى عشرين قرشا اسم فرانسة .

بعملة أخــرى » [٧١] كما أمر باتخاذ التدابير السرية لعدم قبول التجــار هذه العملة والتداول بها الا اذا خفض ثمنها [٧٢] .

ولمــا كان عدم استقرار أسعار النقود يؤدى الى كساد التجارة ، ونتيجة للمشاكل التى طرأت نتيجة لتداول المسكوكات الأجنبية داخل البلاد المصرية ، وجهل البعض بقيمتها الحقيقية ، ورغبة فى أن يضع محمد على حدا للمضاربات المـالية فى أسعار العملة ، واثمان المحصولات اتفق مع كل من الخواجه « مخالى توسيجه » قنصل اليونان ، والمسيو « باستريه » Pastrè الفرنسى على مشاركة الحكومة المصرية فى انشــاء بنك بالاسكندرية تكون مهمته تثبيت أسعار العملة ، وتقدير أثمان المسكوكات المتبادلة ، وتحديد أسعارها وتفويضه فى « قبض المبالغ التى تـورد على ديوان مبيعات الاسكندرية وعلى الجمرك ، وكذلك تأديه المبالغ التى تؤديها الحكومة ، ودواوين الصرف فاذا قبض كل مبلغ وصرف بمباشرة البنك وطبقت التعريفة الموضوعة أمكن أخذ النقود وصرفها بقيمتها الاصلية » [٧٣]

كما رأى محمد على ألا يكتب البنك فى سندات الدين التى تحرر فى البيع والشراء الجاريين بين التجار من الافرنج أو الأهالى لفظ على السعر الجارى كما كان معتادا بل يكتب « أن المبالغ المحررة فيها ستدفع بموجب التعريفة الأميرية الموضوعة » [٧٤] .

وطالب بأن يعان هذا النظام على الأجانب بمعرفة القناصل وعــلى الأهالى فى الشوارع ، وان يكون للبنك وكيل بالقاهرة يشرف على تـداول المسكوكات بأسعار التعريفة الاميرية الموضوعة وان يكون فى دمياط وكيل أيضــا ، كما رأى الموافقة على امكان استبدال السياح والتجار نوعا من

---

(٧١) ديوان التجارة والمبيعات : من الجناب العالى الى الخواجــة بوغوص ناظــر التجارة فى ٢٨ رجب ١٢٤٤ هـ .
(٧٢) نفســـه .

(٧٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ١٨ من الجناب العــالى الى بوغوص بك فى ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨ هـ .
(٧٤) نفســـه .

النقود بنوع آخر عند سفره من بلد الى أخرى فى نظير عمولة « للصيارفة أن يأخذوا أجر صرف من ½ الى ١٪ تبعا لقلة النقود وكثرتها »[٧٥] .

ولما كان هذا البنك يحتاج الى رأسمال فقد رؤى أن يوضع مناصفة بين الحكومة ومؤسسى البنك من الأجانب ، فوضعت الحكومة مبلغ سبعمائة ألف ريال فرنسة ، ودفع كل من المسيو « باستريه » و « توسيجه » مبلغا مماثلا لما دفعته الحكومة على الا يسحب أحد شيئا من هذا المبلغ بصفته الراسمال الأصلى .

وعن طريق هذا البنك استطاع محمد على تنظيم أمور العملة ، ولم تقتصر جهوده على ذلك بل أرسل بعض كبار موظفيه الى فرنسا لدراسة نظمها المالية ، وكيفية ضبطها ، وأخذت التجارة المصرية فى عهد محمد على تزداد زيادة مضطردة لدرجة أن جددت مصر علاقاتها مع غيرها من الدول الأجنبية ، وأذهب عنها داء الوحشة والانفراد[٧٦] فلم تقل صادرات مصر عن وارداتها طوال فترة حكمه الا فى أعوام معدودة خصوصا فى عام ١٨٣٢ ، ومرجع ذلك قلة المحصول فى ذلك العام .

فقد كان محمد على يؤمن بأن مصر يجب أن تصدر للعالم الخارجى أكثر مما تستورد ، حتى يكون الميزان التجارى فى مصلحتها خصوصا وكما يذكر أن أرضها خصبة منبتة[٧٧] لذلك عمل على أن تزداد صادرات البلاد عن وارداتها ففرض ضرائب عالية على الواردات[٧٨] ، وحول

---

(٧٥) نفسه .

(٧٦) محمد شفيق غربال : محمد على الكبير : القاهرة — دائرة المعارف الاسلامية ص ٧٤ .

(٧٧) ديوان التجارة والزراعة والمبيعات : محفظة رقم (١٨) من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات فى ١٨ شوال ١٢٥٨ هـ .

(٧٨) بالرغم من أن ذلك كان يتعارض مع سياسة الآستانة فى تشجيع حرية التجارة فى أجزاء ممتلكاتها نظير ضريبة لا تزيد عن ٣ ٪ فان محمد على لم يهتم بتنفيذ ذلك .

الاقتصاد المصرى من اقتصاد مغلق الى اقتصاد مفتوح ، وتمكن عن طريق زيادة دخله من ان يصبح أغنى الباشوات فى الدولة العثمانية ، ومن أن ينشىء الجيش والاسطول اللذين انتزع بهما زمام القوة من هذه الدولة وبالطبع لم يعد ذلك على الزراعين بالخير اذ انه كان يأخذ محصولهم بثمن غير مجز فى معظم الاحيان ، ويسيطر على حركة التجارة الخارجية سيطرة تامة .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل عمل المصريون فى عصر محمدعلى فى التجارة سواء أكانوا مصدرين أو موردين أو سماسرة ؟

الواقع أن المصريين لم يطرقوا مجال العمل التجارى فى عصر محمدعلى خصوصا لأن خبرتهم فى هذا المجال كانت محدودة ، كما أن المشروعات التجارية كانت تعوزها الأموال التى لم تكن متوفرة لديهم هذا بالاضافة الى أن محمد على احتكر تصريف حاصلات البلاد ، وتولى بيعها بنفسه للتجار الاجانب ومن هنا فان جميع التجار سواء فى الجملة أو القطاعى لم يكونوا من المصريين بل كانوا من الاجانب .

واذا كان البعض قد اخذ على محمد على انفراده بادارة شئون تجارة مصر الخارجية ، فالواقع ان هذه التجارة كانت فى حاجة الى يد قوية تدير دفتها حتى تقف على قدميها وتنمو فى ذلك الطور الذى نمت فيه مصر، ولم يكن هناك فى ذلك الوقت من هو أقدر من محمد على على توجيه هذه التجارة التى أدارها على وجهها الصحيح فوجه كلا من استيراد مصر وصادراتها نحو حاجات المجتمع المصرى الأساسية .

ومع أن محمد على لم يكن يملك ادوات التاجر الحديث فأشوانه كانت رديئة التهوية ، وغير ملائمة لأصول التخزين الصحية ، ومكاييله وموازينه وصلت من القدم الى ما يشبه حد البداوة ، وجماركه كانت تتضارب فيها الرسوم والعملة المتبادلة بينه وبين التجار الأجانب كانت تتعرض للتهريب والتزييف ، فان محاولاته المستمرة فى اصلاح مثل هذه الأمور وكسبه لاسواق جديدة بفتحه لكريت وبلاد الشام والحجاز والسودان قد ادى الى تسيير الدفة ، ومسايرة العصر ولكن ذلك لم يستمر طويلا ففى أواخر عصر

محمد على لم تلبث التجارة ان أصابها الركود خصوصا وان حروبه بجانب الدولة العثمانية وضدها قد ادت الى زيادة نسبة تجنيد الفلاحين المصريين، وترتب على ذلك نقص الأيدى العاملة اللازمة لفلاحة الأرض ، وبالرغم من ذلك فان تجارة مصر الخارجية فى تلك الفترة كانت اكثر ازدهارا مما كانت عليه فى فترة ما قبل وصول محمد على الى اريكة الحكم (٧٩) .

هذا عن اهم ما أشارت اليه وثائق الديوان عن التجارة فى عصر محمد على فماذا اشارت اليه من أمر الصناعة ؟

٢ ـ الصناعة :

من عنوان الديوان الذى نعرض له « ديوان التجارة والزراعة والمبيعات يتضح أن أحوال الصناعة لم تدرج بصفة تفصيلية به ، وان كان قد تعرض لها من خلال الحديث عن التجارة واحوال مصر الاقتصادية فتشير الوثائق الى أن المصانع التى انشأها محمد على كانت تدار اما بواسطة ديوان الجهادية واما عن طريق الخزينة ، وان محمد على كان يعتمد بصفة خاصة على الخبراء الأجانب وأنه كان يستورد المعدات اللازمة لبناء مصانعه خاصة من انجلترا . اما عن المواد الخام اللازمة لتشغيل هذه المصانع فقد كان يكلف الخبراء والمتخصصين من رجاله بمهمة البحث عن المعادن داخل مصر والبلاد التابعة لها ، واذا تعثر ذلك كان يضطر الى استيراد هذه المواد من الخارج وتذكر احدى الوثائق انه بعد أن كلف محمد على المختصين بمهمة البحث عن المعادن ، وورد له تقرير بأنه « يوجد فى سواحل جبل الدروز معدن الفحم وغيره (٨٠) ، كان سروره زائدا ، ولكن ذلك السرور لم يدم طويلا حين علم أن هذا الفحم لا يكفى

---

(٧٩) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٦٢ .

(٨٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٧) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٩ صفر ١٢٥٠ هـ .

للقيام بعملية التعدين المطلوبة ، ومن اجل ذلك أمر باستيراد الفحم المطلوب من انجلترا [٨١] .

وقد عمل محمد على على أن تكون مصانعه فى خدمة المجهودات الحربية لجيشه ، فرأى تصنيع ملابس ضباطه وجنوده داخل هذه المصانع، ولما كانت هذه المصانع لاتفى بصناعة الطرابيش اللازمة أمر باستيراد المعدات والآلات اللازمة لانشاء مصنع للطرابيش يبدأ بصنع ١٢ الف طربوش فى العام على أن يتزايد انتاجه سنويا [٨٢] .

كما رأى محمد على ضرورة انشاء حوض بالاسكندرية لصناعة واصلاح السفن فى عام ١٨٤٤ م والتمس مشورة الأوربيين فى ذلك بأن طلب من الخواجه بوغوص أن يتداول معهم لجلب اثنين من المهندسين يكون أحدهما خبيرا فى عملية صناعة « الأحواض والآخر فى تركيب السفن الحربية [٨٣] ومن حسن حظ محمد على أن الحكومة الفرنسية وافقت على حضور المهندس البحرى « دى سيريزى » الى مصر ، والتحاقه بخدمة محمد على الذى اعتمد عليه فى بناء بحريته بعد ما حدث لها فى نفارين .

ومن وثائق الديوان يتضح أيضا أن محمد على كان يملك بعض المصانع لأفراد أسرته فبعد أن رأى انشاء مصنعين لانتاج السكر احدهما بالمنيا والآخر ببنى مزار ، واستورد المعدات اللازمة لهما بحيث ينتج كل

---

(٨١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد على باشا — المجلد الأول مكاتبة من محمد على الى والى حلب فى ٦ رمضان ١٢٤٣ هـ والجدير بالذكر أن محمد على كان يرى فى موارد بلاد الشام الخام مصدرا هاما لبناء صناعته فحصل على الفحم الحجرى من جبل لبنان ، كما حصل على الأخشاب من الاسكندرونة لبناء اسطوله بعد كارثة نفارين .

(٨٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٣) من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة فى ١٧ رمضان ١٢٤١ هـ .

(٨٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٤) من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة بتاريخ ٦ صفر ١٢٤٣ هـ .

مصنع منهما خمسة عشر الف قنطار من السكر أمر بتمليكهما لنجليه عباس وسعيد (٨٤) .

والى جانب ذلك توضح لنا الوثائق أن بعض العاملين بالمصانع كانوا يقومون بنهب بعض المواد المستخدمة فى مصانعهم ، وكان بعضهم يبيع ذلك للاجانب ، والامثلة على ذلك متعددة نذكر منها ما يلى :

معاقبة محمد على لنفرين من الجهادية المشتغلين بمصنع الحبال من ارباب السوابق بالحبس لمدة اثنى عشر سنة بالليمان والحكم على البرابرة المتفقين معهم مدة ستة أعوام نظرا لسرقتهم بالاتفاق معا ستة وعشرين بكرة من النحاس من المصنع المذكور وبيعها لنفرين من الأجانب بفرنكين ولكنه لم يستطع معاقبة الاجنبيين اللذين اشتريا بكر النحاس لأنهما من رعايا دولة أجنبية ، ولا يجب الحكم عليهما قبل الرجوع الى قنصليهما (٨٥) .

وعلى أى حال فان تكاليف اقامة المصانع التى انشأها محمد على كانت باهظة خاصة وان الانجليز باعوا له آلات هذه المصانع بأثمان مبالغ فيها هذا فضلا عن رداءتها وعدم صلاحية بعضها للعمل وذلك بهدف قتل الصناعة المصرية الناشئة (٨٦) .

يضاف الى ذلك أن المصريين اعتبروا ان انشاء هذه المصانع كان نكبة جديدة حاقت بهم خاصة وانهم كانوا يوازنون بين ما يلاقونه فيها وما يلقونه فى الجيش من قسوة وعنت .

ومع أن هذه المصانع كانت موضع عناية محمد على فى حياته فقد أغلق بعضها فى أواخر عصره ، كما اغلق البعض الآخر فى عهد حفيده

---

(٨٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٣) من الجناب العالى الى ارتين بك مدير الأمور الافرنجية وديوان التجارة والمبيعات بالاسكندرية فى ٤ محرم ١٢٦١ هـ .

(٨٥) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٧) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢ ربيع الثانى ١٢٥٠ هـ .

(٨٦) شكرى : مرجع سابق ص ٢٢٩ .

عباس الأول عنها بسبب ضعف الرقابة ، وعدم توفر المواد الخام اللازمة لتشغيلها مثل الفحم والحديد وان استيرادها من الخارج كان يكلف البلاد نفقات كبيرة فكانت النتيجة ان ايراداتها قلت ، وتسبب عنها خسارة على خزانة الحكومة كما ان انقاص الجيش والبحرية فى أواخر عصر محمد على قد عطل هذه المصانع وادى فى النهاية الى اغلاقها [٨٧] .

٣ — علاقة محمد على بموظفيه :

جعل محمد على من مصر سبع مديريات وضع عليها حكاما سماهم المديرين وجعل فى الوجه البحرى أربع مديريات [٨٨] وواحدة تتألف منها مصر الوسطى من جنوبى المنيا الى جنوبى الجيزة وشملت بنى سويف والفيوم والمنيا واثنتان تتألف منهما مصر العليا أما القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس فكل منها محافظة [٨٩] .

ولما كانه شخصية محمد على تتسم بطابع الجدة فيتضح من الرسائل المتبادلة بينه وبين مديرى الجهات والدواوين والنظار مدى الحزم فى المعاملة والحرص على تنفذ أوامره كما يتضح تشجيعه للمجتهد ومعاقبته للمقصر والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها :

١ — عندما تأخر أحمد رشيد بك مدير جفالك [٩٠] الجهة الشرقية

---

(٨٧) الرافعى : عصر محمد على ، القاهرة ، النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ١٩٥١ ، ص ٥٩٨ .

(٨٨) شملت المديرية الأولى البحيرة والقليوبية والجيزة ، وشملت المديرية الثانية المنوفية والغربية ، والمديرية الثالثة تشمل المنصورة ، والمديرية الرابعة تشمل الشرقية .

(٨٩) الرافعى : المرجع السابق ص ٦١٨ — ٦١٩ .

(٩٠) خص محمد على أفراد اسرته بأراضى سميت جفالك أو شفالك واعفاها من الضرائب .

والقبلية فى تفريغ المراكب المشحونة التى وردت اليه عن موعدها المحدد أرسل اليه خطابا شديد اللهجة مهددا له بتوقيع العقاب الصارم عليه وخصم ماهيات عمال المراكب منه خلال فترة تعطيلهم (٩١) .

٢ — وعندما تأخر ابراهيم أغا الألفى مدير جفالك شرق الجهة القبلية فى زراعة الكتان والشعير والقمح ببعض الأراضى أرسل اليه محمد على « يوبخه توبيخا شديدا على اهماله هذا ، ويأمره بسرعة زراعة هذه الاراضى والا فانه سيوقع عليه أقسى العقاب (٩٢) .

٣ — وعندما وصل الى مسامع محمد على أن نظار النواحى والملاحظين والمعاونين بجفالك شرق الجهة القبلية أهملوا فى الاشراف على تنظيف تقاوى الحنطة « فزرعت مخلوطة بالشعير والتراب » لدرجة أن التجار رفضوا الاقبال على شرائها أمر ابراهيم أغا الألفى مدير جفالك هذه المنطقة بتنظيف هذه الحنطة ، وصرف غير التنظيف منها للعمال بنصف سعر السوق على أن يتحمل هو والذين تحت امرته فرق الثمن من مرتباتهم (٩٣) .

٤ — وعندما بلغ محمد على وجود الكثير من البرك فى جفالك قبلى الشرقية أرسل الى مدير هذه الجفالك يأمره « بأن يردم جميع البرك الموجودة بمديريته دون أن ترك واحدة منها بغير ردم ، والا فان أعذاره لن تقبل ، وانه سيكون عرضة للعقاب لأن وجودها تحدث العفونة ، وتضر بالصحة » (٩٤) .

٥ — وعندما ثبت على عمر افندى ناظر القناطر الخيرية تهمة الاختلاس والحصول على رشوة أمر محمد على بطرده من خدمة

---

(٩١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٦) وثيقة بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٦٣ هـ .

نفسه وثيقة بتاريخ ٢ محرم ١٢٦٣ هـ .

(٩٣) نفسه وثيقة بتاريخ ١٥ محرم ١٢٦٣ هـ .

(٩٤) نفسه وثيقة بتاريخ ٧ صفر ١٢٦٣ هـ .

الحكومة نهائيا وحذر كل من يقدم على « مثل هذا العمل الشنيع من بعد الآن بأنه سيعاقب عقابا صارما » (٩٥) .

٦ — وعندما أحس محمد على أن بوغوص بك صاحب المكانة الكبرى لديه وموضع ثقته والذى كان ينعته فى مكاتباته « بصاحب المنزلة والمكانة المحافظ على المودة » قد تكاسل فى عمله فانه لم يجامله بل ارسل اليه يحثه على ترك الخمول والكسل وبذل أقصى جهوده فى عمار واعلاء البلدان، وان يؤدى واجبه خير أداء والا فانه سيعامله فيما بعد معاملة سيئة (٩٦) .

٧ — وعندما تأخر وكيل عهدة المحلة الكبرى بالغربية فى عماية تعلية التجهيزات الخاصة بدرء خطر الفيضان طلب منه محمد على أن يذهب ومعه الأنفار اللازمة الى محل التعاية ، وينصب خيمة ، ولا ينتقل من تلك الجهة حتى يتمم مقدار العملية المتأخرة قبل فيضان النيل ، وان أهمل فانه سيدفنه فى محل العملية (٩٧) .

٨ — وعندما شعر محمد على بتلاعب خسرو بك ناظر شونة الاسكندرية واختلاسه أمر على الفور بفصله وتعيين القائمقام بحرى طاهر بك مكانه (٩٨) .

٩ — وعندما ثبت ظهور عجز فى الغلال اثناء نقلها الى الاسكندرية

---

(٩٥) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من الجناب العالى الى احمد بك وكيل ديوان المدارس فى ٢٢ محرم ١٢٥٤ هـ .

(٩٦) نفسه : محفظة رقم (١٩) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٨ صفر ١٢٥٩ هـ .

(٩٧) نفسه : محفظة رقم (٢٥) من الجناب العالى الى الأفندى وكيل عهده المحلة الكبرى بالغربية بتاريخ ٤ شعبان ١٢٦٣ هـ .

(٩٨) نفسه : محفظة رقم (٢٥) من الجناب العالى الى أرتين بك مدير الأمور الأفرنجية فى ٩ ذى القعدة ١٢٦٣ هـ .

وافق محمد على على قرار جمعية الحقانية بحبس « الريس هلالـى » المسئول عن ذلك العجز لمدة ثلاثة أعوام فى مديرية فيزاوغلى [(٩٩)] .

١٠ — ولمـا كان حدوث فيضـان النيل يؤدى الى تقطيع الجسور فى بعض المديريات وغمرها بالمياه فقد أمـر محمد على باشمهندس الشرقية بالتجول فى مديريته لصرف تلك المياه حالا حتى لا يتحمل المسئولية خصوصا اذا حان موعد موسم التحضير الشتوى ، كما طالب موظفيه بسرعة تخزين المحصولات المتأخرة منعا للسرقة والتلف الذى يحدث نتيجة فيضان النيل وحذر كل من يخالف أو يهمل هذه التعليمات بالعقاب الصارم [(١٠٠)] .

١١ — ولمـا كانت المواشى بمثابة روح الفلاحة فقـد طالب محمد على مديرى الجفالك بالتنبيه على الكلافين بالاهتمام بالمواشى والمحافظة عليها وخدمتها وهدد بسوء المعاملة والعقاب لمن يخالف ذلك [(١٠١)] .

والى جانب ذلك فان محمد على لم يكن يثق كل الثقة فى البيانات التى كانت ترد اليه من موظفيه الا بعد مراجعتها بنفسه فعندما ارسل اليـه بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات كشفا بأن مقـدار القطن الموجـود بالاسكندرية ثلاثة آلاف قنطار وكسور أوضح له محمد على خطأ قولـه موضحا أن القطن الباقى فى الشونة خمسة آلاف وكسور وليس كما ذكر له [(١٠٢)] .

يضاف الى ذلك أن محمد على كان يطلب من كل الدواوين اجمالى ميزانيتها الشهرية فى أواخـر كل شهر بهدف التعرف على الدخل والمنصرف وعما اذا كان هناك ديونا للحكومة أو عليها .

---

(٩٩) نفسـه : محفظة رقم (٢١) من الجناب العالى الى ارتين بك فى ١١ شوال ١٢٦٠ هـ .

(١٠٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٦) من الجناب العالى الى رشيد بك مدير جفالك الشرقية فى ٢٤ رمضان ١٢٦٣ هـ .

(١٠١) نفسـه : محفظة رقـم (١٧) من الجنـاب العـالى الى بوغـوص بك .

(١٠٢) نفسـه : محفظة رقم (١٧) وثيقة بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٥٨هـ

ولم يقتصر تعامل محمد على مع موظفيه على التهديد بالعقاب بل كان يشجع ويستحسن اعمال كل من يبذل الهمة فى عمله ، فعندما نجح بوغوص بك فى تحصيل الديون المتأخرة على التجار وبذل الهمة من أجل ذلك أرسل اليه محمد على يستحسن عمله ويشجعه (١٠٣) . ومما سبق يتضح أن علاقة محمد على بمرعوسيه كانت تقوم على الترهيب والترغيب ، والحزم يضاف الى ذلك أنه لم يكن ينفرد برأيه دائما بل كان يستمع الى آراء ومشورة المختصين من رجاله .

(١٠٣) نفسه : محفظة رقم (١) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٥ صفر ١٢٣٦ هـ .

الفصل الثانى

علاقات محمد على التجارية الخارجية
وأثـر حروبه على الاقتصاد المصرى

المعروف ان علاقة محمد على بالسلطان العثمانى لم تسكن علاقات صفاء أو جفاء على طول الدوام ، كما أن علاقاته بالدول الأوربية كانت تربطها مصالحه فى المقام الأول بحيث، اذا تعارضت هذه العلاقـات مـع مصالحه وقف بجانب مصالحه رافضا أى ابتزاز او محاولة للتدخل فى شئونه وفيما يلى نعرض لذلك .

اولا : محمد على والدولة اعثمانية :

منذ أن عين محمد على واليا على مصر الى أن قامت الحروب بينـه وبين الدولة العثمانية التى استولى من خلالها على بلاد الشام ظل يعترف بالتبعية للسلطان العثمانى ، ويظهر الولاء له ، ويدخل لخزانة السلطنة الخاصـة الأموال السنوية المقررة ، ومع ذلك فقد كان يدير حكـومته بالطـريقة التى يراها هو ، وليس بالطريقة التى يريدها السلطان فاذا وقفت أوامر السلطان حجر عثرة أمام تحقيق مصالحه كان يتملص من تنفيذ هذه الأوامر والأمثلة ذلك عديدة نذكر منها .

١ ــ على الرغم من معارضة السلطان تصدير القمح المصرى الى الخارج فى سنتى ١٨٠٩ ــ ١٨١٠ م نظرا للقحط الشديد الذى أصيبت به بعض دول البحر المتوسط فان محمد على تجاهل أوامره ، واخذ فى تصدير الحبوب الى بريطانيا خاصـة وان ذلك كان يدر عليه أرباحا طائلة حيث كان يبيع أردب القمح للانجليز أحيانا بتسعين قرشا ، وأحيانا بمائة قرش بينما كان يبيعه فى الاسواق المصرية بمبلغ عشرين قرشا (١) .

(1) Ghorbal M : The Begingings of the Egyptian question and the Rise of Mohamet Ali PP. 281 — 282.

٢ — على الرغم من تبعية مصر للدولة العثمانية ، ودفعها ما هو مقرر عليها سنويا من أموال ، فان هذا لم يمنع محمد على من بيع القمح وغيره من الحبوب الى العثمانيين ، والتعامل معهم تجاريا مثلما كان يتعامل مع غيرهم . يضاف الى ذلك انه كان لمحمد على مندوبا يرعى شئون مصر لدى الباب العالى ، ويراقب حركة التجارة بين البلدين .

ولا يعنى ذلك أن محمد على كان يرفض أوامر السلطان على طول الخط ، فقد كانت علاقاته مع الدول الأخرى كثيرا ما تتأثر بعلاقات هذه الدول مع العثمانيين وفيما يلى نعرض لذلك .

١ — عندما تأزمت العلاقات بين الدولة العثمانية وروسيا طالب محمد على قنصل الروسيا بالاسكندرية انزال العلم الروسى من دار قنصليته واخراج التجار من رعاياه من الثغر ، واقلاع السفن التابعة لدولته من الميناء مهددا أن السفن الروسية التى تصل الاسكندرية بعد الفترة المحددة لذلك سيتم حجزها (٢) ولما طالب قنصل الروسيا باعطائه مهلة خمسة عشر يوما بعد المدة المحددة له بالاسكندرية رفض محمد على طلبه بحجة انه ابلغ الآستانة بموعد رحيله (٣) .

٢ — وعندما شب نزاع بين الدولة العثمانية واليونان أمر محمد على بعدم التعامل مع اليونانيين تجاريا حتى يتم حسم النزاع ، وبعد أن حسم النزاع طلب من ناظر تجارته بأن يتعامل مع اليونانيين رسميا وتجاريا كما كان فى السابق (٤) .

ثانيا : محمد على والدول الأوربية :

وحول علاقة محمد على التجارية بالأوربيين فيبدو انه كان حريصا على استمالتهم ، فقد شجعهم على النزوح الى مصر ، وحبب اليهم الاقامة

---

(٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٥) من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة فى ١٤ محرم ١٢٤٤ هـ .
(٣) نفسه : وثيقة بتاريخ ٢ شعبان ١٢٤٤ هـ .
(٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة (٢٧) من الجناب العالى الى ارتين بك مدير الأمور الافرنجية فى ١٦ صفر ١٢٦٤ هـ .

بها ، وضمن لهم الأمن على أموالهم وأرواحهم مما أدى الى انتشــــارهم فى مدن مصر وقراها ، يضاف الى ذلك أن حكومته كانت تغض الطــرف أحيانا عن بعض تعدياتهم بشرط الا يتعارض ذلك مع مصلحة محمد على حيث كانت لمصالحه الأولوية دائما .

ويبدو أن محمد على كان حريصا على استمالة انجلترا وعدم اغضابها خاصة وانها كانت بمثابة المركز الأول لتصريف تجارة مصر الخارجيـــة خصوصا القطن ، كما أنها كانت صاحبة اليد الطولى فى البحار والامثلـــة على ذلك عديدة نذكر منها .

١ — عندما وضع الانجليز أيديهم على أجزاء من عدن ، وكان لمحمدعلى قوات قريبة من هناك أعـــرب عن استعداده لسحب هذه القوات تجنبـــا لتعكير صـــفو المودة بين الجانبين ، كما أعــرب عن استعداده لبـــذل مساعيه لترويج مصالح الحكومة الانجليزية هناك فذكر فى خطاب له الى بوغوص بك بانه اذا « كان غرض انجلترا حقيقة » وضع اليد على جهـــة عدن ضمنعا لتعكير صفاء المناسبات الموجودة بين الطرفين فانى مستعد من الآن لسحب عساكرنا الموجودين هناك ، أما اذا كان الغرض وضع فحم فقط فليعلموا أننا كما بذلنا المساعى لترويج مصالحهم فى سائر الجهات التى استولينا عليها سنبذل المساعى فى سبيل راحتهم وترويج مصالحهم فى هذه الجهات أيضـــا » (٥) .

٢ — وعندما وصلت محمد على شكوى من القنصل الانجليزى بسبب تأخير نقل الفحم الحجرى الى السويس أمر بفصـــل الموظف المســـئول عن ذلك التأخير ، ووعد القنصل بأن الفحم سيشحن فى موعده موضـــحا « ان مصلحة الانجليز لاتقاس بمصالح سائر الدول » (٦) .

٣ — وبعد أن قررت حكومة محمد على تحصيل اعانة حـــربية من

---

(٥) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢ محـــرم ١٢٥٤ هـ .

(٦) ديوان التجارة والمبيعات محفظة رقم (١٦) من محمد على الى نجله الباشا فى ١٧ جمادى الأول ١٢٥٤ هـ .

التجار الأوربيين بواقع عشرة فى المائة على ايراداتهم اشتكى قنصل انجلترا وفرنسا من تحصيل هذه الاعانة مما دفع الحكومة الى ابطال تحصيل هذه الغرامة من الاجانب [٧] .

٤ — ونتيجة لتعرض بعض التجار الأجانب للمتاعب اثناء تجوالهم فى القرى نظرا لأن جوازات سفرهم كانه مكتوبة بلغات بلادهم ، ولا يفهم الناس تلك اللغات طلب محمد على من القناصل اعطاء تذاكر مكتوبة باللغة العربية الى رعاياهم على أن يصدق عليها من ديوانى مصر والاسكندرية [٨] .

٥ — وعندما التمس قنصل انجلترا الموافقة على عدم تحصيل رسم الجمارك فى جمرك السويس على صنف التيلة المستوردة الى مصر بمعرفة التجار الانجليز وتحصيل هذا الرسم فى جمرك مصر حيث أنه لا يوجد فى السويس خبراء قديرون لتثمين هذا الصنف لم يمانع محمد على فى ذلك ، وان كان قد طلب من رجاله توخى الحيطة والحذر لمنع تهريب هذه البضاعة أثناء نقلها الى مصر [٩] .

٦ — وعندما حدث خلاف بين الخواجة « قصدغلى » التاجر التابع لحكومة روسيا والجمارك طلب محمد على الايضاحات اللازمة عن سببه الخلاف فى محاولة للتوفيق معه [١٠] .

ومع كل ذلك فان مجاراة محمد على للاوربيين لم تكن مطلقة فاذا تعارضت مصالحه مع مصالح هؤلاء أو خرج بعضهم عن حدود اللياقة وقفه محمد على بجانب مصالحه رافضا أى ابتزاز أو محاولة للتدخل فى أموره

---

(٧) دفتر قيد الصادر والوارد بديوان التجارة والزراعة ج ٢ ص ٥٤ .

(٨) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٠) من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات فى ٢٤ ذى الحجة ١٢٥٩ هـ .

(٩) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة (٢١) من الجناب العالى الى الباشمعاون بتاريخ ٤ محرم ١٢٦٠ هـ .

(١٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من الجناب العالى الى ارتين بك مدير التجارة .

لدرجة أن أحدا من القناصل أو غيرهم لم يجرؤ على حمله على تغيير رأيه والأمثلة على ذلك متعددة نذكر منها :

١ — عندما اشتكى قنصل فرنسا من حجز جمرك حلب للتبغ الذى اشتراه بعض التجار الفرنسيين ، وطلب الافراج عن هذا التبغ اتقاء للخسارة رأى محمد على عدم اجابة طلبه خشية أن يؤدى ذلك الى أن يتقدم قناصل سائر الدول بمثل هذا الطلب [١١] .

٢ — وعندما علم محمد على بأن السفن الانجليزية الراسية فى ميناء الاسكندرية لا تراعى قوانين الحجر الصحى اتكالا على وساطة قنصل الانجليز المقيم بالاسكندرية رفض محمد على ذلك واعتبره مخالفا للقوانين ، وطالب الحكومة الانجليزية بعزل هذا القنصل [١٢] .

٣ — وعندما رفض أحد التجار الاجانب دفع مبلغ الخمسة قروش المقررة على كل قنطار من القطن الذى يباع فى الشون الحكومية نظير مصروفات ديوان الأصناف أمر محمد على ناظر تجارته بأن يخبر هذا التاجر بضرورة دفع المبلغ المطلوب خاصة وأن جميع التجار لا يترددون فى دفع هذه القروش عند شرائهم للقطن ، وأنه لا يجب عليه أن يخرج على هذه القاعدة حرصا على مصلحته [١٣] .

٤ — وعندما أصدر محمد على أوامره بحظر تصدير الحرير من بلاد الشام الى الخارج وأبدى القنصل الانجليزى غضبه الشديد نظرا للاضرار التى وقعت على تجار دولته من جراء ذلك فان محمد على لم يرضخ لمطالبه بل حاول التملص منها بحجة أن حكومته دفعت مبلغا

---

(١١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ١٥ محرم ١٢٥٤ هـ .

(١٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٧) من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات .

(١٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٣) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٧ ذى الحجة ١٢٤١ هـ .

كبيرا فى راسمال الحرير ، وحتى تستوفى هذا المبلغ فلابد أن تتولى أمر بيعه مدة ثم تتركه بعد ذلك حرا [١٤] .

٥ — وعندما قام « نيقولا زخارية » ترجمان القنصل الانجليزى بدمياط بالاتصال بسفن القراصنة خارج بوغاز دمياط ، وشراء عدد من القوارب منهم لم يرض محمد على عن ذلك العمل وأمر بوغوص بك أن يلفت نظر القنصل الانجليزى الى أعمال ترجمانه حتى لا تتكرر [١٥] .

٦ — وعندما فتح بعض الأجانب خمارات فى بلاد الشام ، ووجد محمد على فى ذلك خسارة عليه أمر سليمان باشا رئيس اركان حرب قواته هناك بمنع هؤلاء الاجانب من اقامة هذه الخمارات ولما احتج بعض وكلاء قناصل الدول على ذلك لم يأبه محمد على لاحتجاجهم [١٦] .

٧ — وعندما بلغ محمد على أن بعض الهاربين من الجندية فى جهات صيدا وغيرها يلجأون الى قنصل فرنسا المقيم بمدينة صيدا للاحتماء به ، اعترض محمد على على ذلك بشدة ، وبحث مع القنصل الفرنسى المقيم بالاسكندرية هذا الموضوع وطالب بعدم تكراره [١٧] .

٨ — وعندما أخذ بعض التجار فى التقول على الحكومة أمر محمد على بوغوص بك بأن يتدم الى القناصل تقاريرا « بخصوص منع رعاياهم عديمى الأدب من سلاطة اللسان وتأديبهم » [١٨] .

ومع كل ذلك وعلى الرغم من حزم محمد على فى تصريف أمور بلاده ورغبته فى عدم املاء اى شروط من الأجانب عليه فقد كان أحيانا يرضخ

---

(١٤) نفســه : محفظة رقم (٨) وثيقة بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٥١ هـ.
(١٥) نفسه : محفظة رقم (٣) وثيقة بتاريخ ٢٧ جمادى الآخر ١٢٤١ هـ
(١٦) نفسه : محفظة رقم (١٠) وثيقة بتاريخ ٢٤ محرم ١٢٥٣ هـ .
(١٧) نفسه : محفظة رقم (١٠) وثيقة بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥٣هـ.
(١٨) نفسه : محفظة رقم (٦) وثيقة بتاريخ ١٩ رجب ١٢٤٦ هـ .

لمطالبهم خصوصا اذا وافق عليها السلطان ، ووجد محمد على نفسه وحيدا والأدلة على ذلك كثيرة نذكر منها :

١ — على الرغم من عدم رضوخ محمد على لمطالب القناصل الأوربيين بوقف احتكار الحرير ، فانه بعد صدور فرمان الباب العالى فى أول رمضان ١٢٥١ هـ (٢١ ديسمبر ١٨٣٥) بشـأن الغاء القوانين الخاصة باحتكار الحرير وتمسك الأجانب بهذا الفرمان لم يجد محمد على بدا من تنفيذه [١٩] خاصـة وان موافقة السلطان كانت تهدف الى كسر شوكه محمد على والايقاع بينه وبين الدول الأوربية .

ومما سبق يتضح أن محمد على حاول اكتساب ود الأوربيين بشرط الا تمس هذه المودة مصالحه ولم يستطع القناصل حملة على عمل شيء يتنافى مع مصالح مصر بل كثيرا ماكانوا يتوددون اليه ، ويحاولون اكتساب رضـاه وصداقته خاصة وأن بعضهم كان يعمل بالتجارة ، ويحاول المحافظة على مصالحه الشخصية لدى الحاكم الذى كانت له اليد الطولى فى ادارة شئون مصر ، وفى السيطرة على تجارتها الخارجية ولكن ذلك لم يـدم طويلا خاصـة بعد أن سايرت أوربا نظم الفلسفة الاقتصادية القائمة على مبدأ حرية التجارة [٢٠] . ولمـا ضاقت بريطانيا ذرعا بمحاولات محمد على الحد من حرية تجارتها أو عزت الى السلطان العثمانى بالغـاء نظـام الاحتكار ، فصـدر فرمان « بالطه ليمان » والذى بمقتضاه تم الغاء نظام الاحتكار ، وانهيار نظام محمد على الاقتصادى من أساسه .

ثالثا : موقف محمد على من الخلافـات النـاجمة بين التجـار الأوربيين والفلاحـين :

بعد أن سمح محمد على فى عام ١٨٤٢ للتجار الأوربيين بحق التجول فى القرى المصرية والاتصال بالفلاحين وشراء محصولاتهم دون اعتـراض

---

(١٩) شكرى : مرجع سابق ص ٥٦ .

(٢٠) هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مستهل القرن التاسع عشر القاهرة ، دار المعارف ص ٢٦٦ .

عليهم من جانب الحكومة حدثت العديد من الخلافات بين هؤلاء التجار والأهالى خاصة وان التجار كانوا يدفعون جزءا من ثمن المحصول قبل كيله أو وزنه وكان بعض الاهالى يتراجعون عن بيع محاصيلهم ونتيجة لذلك انشئت محكمة أطلق عليها اسم « محكمة التجارة الأوربية » للفصل فى تلك الخلافات لذلك لم تنظر حكومة محمد على فى أى شكوى من هذا القبيل ولم تتدخل فيما يحدث بين الطرفيين فى بداية الأمر .

ونتيجة لمساندة هذه المحكمة للتجار ، وتدخلها فى شئون يعدها محمد على من أموره الخصوصية صدرت الأوامر بالغائها [(٢١)] كما حرم محمد على الأخذ بطريقة البيع مقدما حتى لا يتسابق التجار الى دفع حصة من ثمن المحصولات قبل ميعاد حصدها أو جنيها .

رابعا : حروب محمد على وآثارها على الاقتصاد المصرى :

لم تخل وثائق ديوان التجارة والمبيعات من التعرض للحروب التى خاضتها مصر فى عصر محمد على خاصة وان هذه الحروب كانت تؤثر على الاقتصاد المصرى ، وتخصم بعض تكاليفها أحيانا من ثمن المحاصيل التى لم يتم بيعها للتجار وهناك أمثلة عديدة على ذلك نذكر منها .

١ — أوضح محمد على فى رسالة له الى بوغوص بك مدير تجارته ضرورة ارسال مبلغ أربعين الف ريال فرنسى على أن يحسب هذا المبلغ على ثمن القطن الذى سيباع لتجار الاسكندرية فى عام ١٢٤٩ هـ حتى يمكن للسفن المصرية التى ارسلت لتشتيت الثوار الموجودين بموانى اليمن تأدية مهمتها بنجاح [(٢٢)] .

٢ — أن محمد على كان يشترى بعض الأسلحة والمعدات الحربية اللازمة لتسليح جيشه من النمسا ، وانه كان يستبدل القطن والفول المصرى

---

(٢١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ١٥ خطاب من أرتين بك الى خسرو أفندى بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٥٩ هـ .

(٢٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٦) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢١ جمادى الثانية ١٢٤٩ هـ .

بالسلاح النمساوى ويتضح ذلك مما كتبه محمد على الى بوغوص بك « بأن يشحن ثلاثة آلاف قنطار من القطن ومقدارا معلوما من الفول فى الفرقاطة آسيا ثم يرسلها الى اخيه بتريستة [٢٣] وانه سيكتب اليه كتابا بأن يصرف الجهد فى شراء الأسلحة اللازمة وشحنها فى الفرقاطة عينها وارسالها الى الاسكندرية [٢٤] .

٣ — انه نتيجة لحروب محمد على المتكررة رفضت شركات التأمين العالمية التأمين على السفن المصرية فى نظير ثمانية فى المائة نظرا للخسائر التى لحقت بهم ، وتراجعت عن هذا العمل بحجة عدم ضمان الأحوال المرتقبة ، وعدم رضاهم عن عمولة التأمين [٢٥] .

٤ — انه بعد انتصارات محمد على فى الجزيرة العربية خصص معاشات وماهيات شهرية لاشراف الحجاز امثال الشريف منصور والشريف حسن ، ومشايخ نجد امثال درويش محمد وأخيه درويش حميد وسلطان أبن محمد أبو ربيعة [٢٦] .

٥ — ان حروب محمد على فى بلاد المورة قد جلبت بالضرر الشديد على الاقتصاد المصرى حيث فقدت العديد من السفن المشحونة بالغلال ، وفر بعض التجار الاجانب من مصر قبل أن يصفوا حساباتهم [٢٧] .

٦ — ان تكاليف نقل القوات وتجهيزها للعمليات العسكرية كان يربك الاقتصاد المصرى ويرهقه ، مما عرض خزينة البلاد فى العديد من

---

(٢٣) ميناء برومانيا .

(٢٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ١٦ ربيع الأول ١٢٣٦ هـ .

(٢٥) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٣) وثيقة بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٤١ هـ .

(٢٦) نفسه : محفظة رقم ١٦ من محمد على الى ابنه الباشا فى ١٦ جمادى الأول ١٢٥٤ هـ .

(٢٧) نفسه : محفظة رقم (٤) من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص فى غاية القعدة ١٢٤٣ هـ .

الاحيان لبعض الهزات ويبدو ذلك من المراسلات العديدة بين محمد على وكبار موظفيه ، وعلى سبيل المثال نذكر ان محمد على خلال حروبه فى الجزيرة العربية طلب من ناظر تجارته الاسراع فى تحصيل الديون المتأخرة على التجار « حيث ان المشاه والفرسان الذين خصصوا الاخماد فتنة الدرعية سيقومون الى مهمتهم بعد خمسة عشر يوما ، وانه يطلب منه مضاعفة الهمة فى امر تحصيل الأموال التى يتوقف عليها القيام بهذه الحركات وما اليها من المهام والأغراض »(٢٨) .

٧ — يتضح من مراسلات محمد على الى كبار موظفيه مدى تأثير نفقاته العسكرية على الاقتصاد المصرى لدرجة أدت الى حدوث ازمة اقتصادية فى البلاد فى عام ١٢٥٥ هـ ، اضطرته الى أن يصدر أوامره بوقف انشاء بعض المرافق والأبنية وتقليل المصاريف(٢٩) ودمج بعض المصالح فى بعضها الآخر لأجل التوفير ، كما يتأكد ذلك أيضا من خطاب أرسله محمد على الى مدير الغربية ذكر فيه « بما ان خزينة المالية فى ضيق شديد من جهة النقود فعليه أن يرسل الى المالية نصف ما يحصله من العهد الموجودة فى مديريته بعد سداد ما عليه من الاقساط اللازمة(٣٠) .

٨ — ان زيادة نفقات محمد على العسكرية وحاجته الملحة الى النقود أدت الى اضطراره لبيع محاصيله سلفا فقد كان يحصل على قروض من التجار مقابل الوعد بالدفع عينا وقت الحصاد مما أدى به فى بعض الاحيان الى التورط فى اتفاقات مع التجار لم يستطع الوفاء بها(٣١) .

---

(٢٨) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٥ صفر ١٢٣٦ هـ .

(٢٩) نفسه : محفظة رقم (١٣) وثيقة من محمد على الى كتخدا صاحب السعادة فى ١٩ ذى الحجة ١٢٥٥ هـ .

(٣٠) نفسه : محفظة رقم (٢٦) من الجناب العالى الى مدير الغربية .

(٣١) ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ص ٢٦٥ .

الفصل الثالث

بعض مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية في عصر محمد على

لم يخل الديوان من التعرض لبعض النواحى الاجتماعية والثقافية والحياة اليومية للشعب المصرى حيث أوضحت وثائقه بعض العادات والتقاليد التى كانت سائدة ، ومحاولات محمد على تنظيمها ، واضفاء سيطرة الدولة على شئونها ، وبعض هذه النواحى صحية مثل عملية الختان والولادة والفصادة ، وبعضها خاصة بحماية الأهالى من اللصوص والمزورين وردعهم ليكونوا عبرة لغيرهم مثل اعدام اللصوص والمزورين ذوى السوابق المتعددة ، ومعاقبة شاهدى الزور والمتاجرين بأرواح الأهالى وبعضها خاص بالهروب من البحرية ، ونظام تعداد النفوس .

هذا بالاضافة الى نواحى أخرى مثل تنظيم المهن كمهنة السمسرة اما عن النواحى الثقافية التى تعرض لها الديوان فقد اقتصرت على ديوان المدارس وفيما يلى نعرض لذلك .

١ ــ مزالة مهنة التوليد والختان والفصادة :

حتمت الحكومة على الأهالى التأكد من هوية المصرح لهم بمزاولة هذه المهنة قبل اجراء اى عملية ، وذلك بأن يقدم الراغب فى ختان أحد من أولاده الى مجلس الصحة التابع للمنطقة التى يقطن فيها ما يوضح اسم الحلاق الذى سيقوم باجراء عملية الختان فيقوم المجلس بالاستعلام عن الحلاق فاذا كان من المصرح لهم باجراء عملية الختان أجيز له أجراء العملية [١] كما توضح لنا الوثائق أن الحلاقين والدايات الذين صرح لهم

---

(١) دار الوثائق : ديوان التجارة والزراعة (عربى) صادر ووارد ج ١ ص ٢٤

بمزاولة مهنة التوليد والختان والفصادة كانوا يحملون تذاكر حكومية مطبوعة ثمن الواحدة منها عشرون قرشا تعطى للراغبين فى تختين أولادهم، أو للحوامل من السيدات اللاتى حان موعد ولادتهن ، ثم يسدد ثمن هذه التذاكر الى مجلس الصحة .

٢ ــ محاولات الحد من ظاهر اللصوصية والتزوير :

وحول زيادة عدد اللصوص داخل القاهرة ومحاولات محمد على الحد من هذه الظاهرة المقلقة فقد أمر مأمور ديوانه بأن يعدم كل لص شرير له سوابق فى اللصوصية ويتم القبض عليه ، وذلك بهدف قطع دابر هؤلاء بعد أن وصل الى سامعه بأن اللصوص الأشرار قد تزايد عددهم فى المحروسة (٢) ، ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل طالب محمد على باعدام أشرار اللصوص الموجودين داخل السجون بدلا من حبسهم حتى يكونوا عبرة للآخرين (٣) ونتيجة لذلك قل عدد الجرائم .

وقد يجرنا ذلك الى ان نتساءل عن طريقة التحقيق مع المتهمين قبل الحكم عليهم ؟

تجيب الوثائق بأن محمد على كان يتوخى الدقة فى التحقيق من أمر المتهمين ، وصحة المعلومات التى تصل للمسئولين عنهم والتحقق من خطورة جرائمهم ، كما انه وافق على رأى رجال الدين بضرورة « تفقد السجون بين حين وآخر توطئة لمعاملة كل سجين بما يستحقه من عقوبة حسب نوع الجريمة التى فعلها فالذى يستحق الضرب منهم يضرب ثم يخلى سبيله والذى يستحق النفى ينفى فى الحال ، والذى يستحق عقوبة السجن الطويل يبت فى أمره فى أقرب وقت » (٤) كما أمر بالا يسجن المذنب مدة

---

(٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٦) من الجناب العالى الى حبيب أفندى مأمور ديوانه فى ٢٤ رمضان ١٢٤٩ هـ .
(٣) نفسه : فى ٢٥ رمضان ١٢٤٩ هـ .
(٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢١) من الجناب العالى الى ارتين بك مدير مبيعات الاسكندرية فى ١٨ رجب ١٢٦٠ هـ .

طويلة دون أن يحقق معه « اذ ان ذلك له اثره فى حياة السجين ، وحياة الأسرة التى يعولها » .

كما أمـر حكام الجهات بتفقد السجون أسبوعيا ، وأن يتولوا الفصل فى قضايا السجناء فى وقتها ، وهو بمعاقبة الحكام الذين يهملون فى ذلك بأشد العقوبات [٥] .

أما عن حالات شهادات الزور وطريقة معالجتها فانه بعد أن ازدادت حالات رفع القضايا القائمة على تهم ملفقة الى المحاكم الشرعيـة كتب محمد على الى الشيخ حسن العطار شيخ الجامع الأزهـر يستفتيه فى هذه المسألة ، فكان رده هو تحصيل رسوم للمحكمة من هؤلاء واذا كان المزور من الأزهر فبالاضافة الى تحصيل الرسوم منه يرسل الى شيخ الأزهـر لمعاقبته [٦] .

٣ ــ محاولات ردع أصحاب المراكب الذين يتجاوزون الحمولة :

وعن محاولات ردع أصحاب المراكب الذين يهتمون بالكسب السريع دون النظـر الى مراعاة ارواح الأهالى حيث كانـوا ينقلون الأهالى من شاطىء الى آخـر ، ويتجاوزون حمولة المراكب طمعا فى الكسب مما يتسبب عنه غرق الناس ، فقد تم التنبيه على هؤلاء وسائر المراكبية الا يركبوا أشخاصا أو اشياء زيادة عن الحد ، ويجب أن يفهموا أنه اذا أركب شخصا زيادة وغرق فان ذلك الريس سوف يعاقب بالقتل [٧] .

٤ ــ ظاهرة الفرار من الخدمة بالبحرية المصرية .

ويتضح من وثائق هذا الديوان قيام بعض الجنود بالفرار من خدمة

---

(٥) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢١) من الجناب العالى الى أرتين بك مدير مبيعات الاسكندرية فى ١٨ رجب ١٢٦٠ هـ .

(٦) نفســه : محفظة رقم (٦) من الجناب العالى الى حبيب أفندى مأمور ديوانه فى ٩ رمضان ١٢٤٩ هـ .

(٧) نفســه : محفظة رقم (١١) من محمد على الى نجله فى ٣ رجب ١٢٥٤ هـ

الأسطول المصرى ، كما يتضح أن كل من كان يدخل فى خدمة الاسطول يرسم على يده الوشم علامة انفار البحرية لذلك حاول بعض الهاربين من الجنود تعديل الوشم المرسوم على أيديهم خشية التعرف عليهم ، ولما وصل ذلك الى مسامع الباشا طالب البحث بجدية عن هؤلاء الجنود الفارين، والقبض عليهم واعادتهم الى الاسطول حرصا على ألا يتكرر ذلك من أمثالهم (٨) .

د ـــ العمل بمهنة السمسرة :

لم تكن مهنة السمسرة متاحة لكل من يرغب العمل فيها ، بل كانت هناك شروط لمن يريد الانتساب اليها وهى أن يتقدم بطلب الى مجلس تجار مصر يعرب فيه عن رغبته فى الانضمام الى هذه الطائفة فاذا ووفق على طلبه يتم وضعه تحت الاختبار لمدة ستة شهور ليتبين مدى صلاحيته من عدمها ، فاذا ثبتت صلاحيته ووجدت فيه الأهلية والاستعداد والاستقامة يعطى له مجلس التجار رخصة يعمل بمقتضاها مع هذه الطائفة (٩) .

٦ ـــ تعداد النفوس :

وعن عمليات احصاء تعداد النفوس فقد أمر محمد على بعمل تعداد لنفوس الأهالى ، ويبدو أن هذا التعداد فى أول أمره كانت تعوزه الدقة خاصة وان بعض الفلاحين كانوا يفرون من قراهم اثناء عملية التعداد خشية الحاقهم بالخدمة العسكرية أو هربا من الضرائب الملقاة على عاتقهم، ونتيجة لذلك أمر محمد على مديرى الجفالك باليقظة وتوخى الدقة فى احصاء النفوس التى بعهدتهم والعمل على ارجاع المتسحبين من الأهالى الى قراهم ، وحذرهم بأنه اذا ظهر من مراجعة التعداد الذى يقوم به مفتشوه

---

(٨) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٦) من الجناب العالى الى حبيب أفندى مأمور الديوان فى ٢١ شوال ١٢٤٩ هـ .

(٩) دفتر صادر الزراعة عربى ١٢٩٣ تحت رقم ج/١٠/٢/١ ص ٢٢ ، ٢٥ .

من بعدهم كشوفات ناقصة عن عدد الأهالى ستتم معاقبتهم [١٠] . ونتيجة لتعذر اعادة المتسحبين الى قراهم فى موسم الحصاد خاصة وان معظمهم كانوا يختفون فى الصحراء ، ويبيتون خارج قراهم فقد طالب محمد على مديرى الجفالك بأن يتم عمل الاحصاء فى الشتاء [١١] حتى يكون المتسحبون قد عادوا الى قراهم .

وبموجب اتمام التعداد كانت تستكمل غالبا آلايات الجهادية بالأنفار اللازمة ، وكان يحدد لكل مديرية عدد معين حسب تعدادها للالتحاق بالجهادية ، وكان الفرز يتم باجراء الكشف الطبى على الأفراد الصالحين للعسكرية بمعرفة كبير الأطباء واحد ضباط الآلاى الذى سيجند به الشبان المختارون [١٢] .

٧ ـ محمد على وتجار الذهب :

يتضح من وثائق الديوان قيام محمد على بفرض رسوم ثلاثة فى المائة على المصوغات التى يقوم ببيعها تجار الذهب ، وان هؤلاء الصياغ تضرروا من ذلك [١٣] ، كما يتضح انه عندما بلغ محمد على أن أحد اليهود المقيمين بمصر يأخذ الأتربة الموجودة عند الصاغة الى ورشة سك النقود ويستخرج منها ذهبا باحراقها فى فرن أمر بضرورة الاسراع بارسال هذا اليهودى اليه ومعه أدواته وآلاته [١٤] .

---

(١٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٢٦ بتاريخ ٢ محرم ١٢٦٣ هـ رسالة من الجناب العالى الى رشيد بك مدير جفالك الجهة الشرقية والقبلية فى ٢٦ شعبان ١٢٦٣ هـ .

(١١) نفسه : من الجناب العالى الى ابراهيم اغا الألفى مدير جفالك شرق الجهة القبلية فى ١٤ الحجة ١٢٦٣ هـ .

(١٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٣) من الجناب العالى الى مدير الغربية .

(١٣) ديوان التجارة عربى : صورة الصادر للداخلية ، عرضحالات ص ٨ .

(١٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من محمد على الى مدير الديوان فى غرة ربيع ثان ١٢٥٤ هـ .

٨ — محمد على ومحلات بيع الخمور :

كان محمد على حريصا على استرضاء مشاعر المسلمين وعدم مسها، فعندما بلغه أن عددا من الدكاكين والمحلات القريبة من المساجد وبيــوت المسلمين وعددها مائة وعشرة قد استؤجرت لبيع الخمر والمسكرات حذر محمد على أصحاب هذه المحلات من بيع المسكرات والشرب بين منــازل المسلمين وجوامعهم كما أمر « بمنع المسكرات والشرب فى محلاتهــم وان الذى يخالف هذا الأمر يغلق باب محله حالا ، ومن يوجد أنه يبيع المسكرات ويشربها خارج دكانه يغلق دكانه وباب داره معا »[(١٥)] .

يضاف الى ذلك أنه قام بمفاوضة القناصل لاتخاذ القرار فى شأن المشروبات الكحولية المزمع صرفها لرعاياهم[(١٦)] .

٩ — محمد على والاهتمام بامور المساجد :

كان محمد على ينعم بعدد من الأفدنة لتكون مربوطة بادارة المساجد كى يصرف من ريعها على أمام المسجد والمؤذن والخدم يضاف الى ذلك أنه كان يستجيب لمتطلبات اصلاح المساجد فعندما قابله شيخ الجامع الأزهــر ومفتى المالكية وأوضحوا له ان منارة الجامع الأزهر فى حاجة الى اصلاح يتكلف ستة آلاف قرش والتمسا منه المساعدة ، امر محمد على بتنفيــذ المطلوب حسب طلبهم ، وصرف المبلغ المذكور من جانب الميرى[(١٧)] .

هذا ما تعرضت له وثائق الديوان من نواحى اجتماعية ولم يبق سوى تعرضها للتعليم .

---

(١٥) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٢) من محمد على الى مدير ديوانه فى ١٤ رجب ١٢٥٤ هـ .

(١٦) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٨) من الجناب العالى الى بوغوص بك .

(١٧) نفسه : محفظة رقم (١٣) من محمد على الى صاحب السعادة كتخدا فى ٢٠ محــرم ١٢٥٥ هـ .

١٠ ـ محمد على والتعليم :

تشير الوثائق الى ان رغبة محمد على فى اصلاح التعليم شملت اتجاهين هما انشاء المدارس الحديثة ، وارسال البعثات الى بلدان أوربا المختلفة لارتشاف مناهل العلم هناك واعداد النواة المثقفة التى يمكنها بعد عودتها الى مصر أن تحل مكان الأجانب من الأطباء والمهندسين والضباط والأساتذة وغيرهم ومن أجل ذلك كان محمد على يتتبع أخبار الطلاب الذين يرشحهم ديوان المدارس للسفر الى أوربا لتحصيل العلوم العصرية هناك ففى رسالة له الى أرتين بك مدير الأمور الافرنجية يطلب اليه ان يقوم باركاب الاثنى عشر تلميذا الذين فرزوا من ديوان عموم المدارس،ومن تلاميذ المهندسخانة المسافرين الى انجلترا لتحصيل فن الميكانيكا عند قدومهم اليه فى وابور انجليزى ، ثم ارسالهم الى انجلترا [١٨] كما طالبه بأن يكتب كتابا الى المسئولين هناك لتنظيم ما يلزم هؤلاء الطلاب وتوزيعهم على المصانع على أن يصرف لكل منهم مرتب شهرى قدره مائتان وخمسون قرشا [١٩] .

ولما قدم رفاعة الطهطارى من باريس رأى محمد على طريقتين للاستفادة منه الأولى ارساله الى مدرسة الطب فى أبى زعبل ليعلم تلامذتها اللغة الفرنسية والثانية هى قيامه بترجمة الكتب من الفرنسية الى العربية واخيرا استقر رأيه على ارساله الى مدرسة الطب لأنه بذلك سيقوم بتعليم اللغة الفرنسية للطلاب ، « ويخرج كل سنة ما بين خمسة وعشرين وثلاثين مترجما » [٢٠] يقومون بحركة ترجمة واسعة لنقل علوم الغرب الى العربية والتركية حتى يفهمها التلاميذ .

---

(١٨) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٧) من الجناب العالى الى أرتين بك مدير الأمور الافرنجية فى ٢٧ محرم ١٢٦٤ هـ .

(١٩) محمد شفيق غربال : محمد على الكبير ، القاهرة ، دائرة المعارف الاسلامية ص ١٠٨ علما بأن نفقات تعليم هؤلاء المبعوثين كانت تخصم من ثمن القطن المصدر الى لانكشير .

(٢٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٦) من الجناب العالى الى محمود بك ناظر الجهادية فى ١١ ذى الحجة ١٢٤٦ هـ .

والمعروف أن محمد على أنشأ فى باريس مدرسة حربية تحت اشراف وزير حربية فرنســا ، وكان اساتذة هذه المدرسة من الفرنسيين أما طلابها فكانوا من المصريين الذين اختارهم سليمان باشا الفرنساوى .

ولمــا كان محمد على يحرص على الا يرتدى طلاب هذه المدرســة زى الفرنسيين ، ولا يحاكونهم فى عاداتهم واحوالهم فقد امر بارســـال مائة وخمسين طربوشا وبعض الملابس بعدد الطلاب هناك (٢١) .

يضاف الى ذلك ان مدرسة الطب التى انشأها محمد على بغــرض تخريج ضباط للقسم الطبى فى الجيش كانت موضع اهتمامه فذكر فى رسالة له الى بوغوص بك يقول « من المعلوم ان علم الطب اشرف العلوم ، وان لزوم تعليمه أمر صحيح .. وان الكتب اللازمة لتحصيله هى تحت الترجمة من اللسان الطليانى الى العربى والتركى ، وقد اعددنا من يعلمون ويتعلمون لتعليمه وتعلمه » (٢٢) كما أوضح له انه لكى يكون المتعلمون عارفين بعمليات التشريح لابد من استيراد « الصور والرسوم المصنوعة من الشمع العسلى وثمنها يقدر بتسعمائة فرانسة » (٢٣) .

ولم يقتصر ديوان المدارس على مهنة التعليم ، وتلقين المعارف بل كان يشرف على الانشاءات المدنية من ترع وجسور وقناطــر وغيرها فبنـــاء على اللوائح التى أصدرها محمد على أحيلت عملية التفتيش على كافــة المبانى المعمارية الى ديوان المدارس وذلك لصيانتها من التلف (٢٤) .

وفى هذا الديوان تألفت جمعية من المهندسين تنظــر فى الانشــاءات المقرر اقامتها ، وتدلى برأيها الى ديوان المعاونة الذى يقوم بعرضه على

---

(٢١) نفســه : محفظة رقم (٢٥) من الجناب العالى الى أرتين بك فى ٢٧ ربيع الأول ١٢٦٣ هـ .

(٢٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢) أوامر لديــوان التجارة والمبيعات فى جمادى الآخرة ١٢٤٠ هـ .

(٢٣) نفســه :

(٢٤) نفســه : محفظة رقم (١٣) من محمد على الى كتخدا صاحب السعادة فى ٦ رجب ١٢٥٥ هـ .

محمد على فاذا وافق تحرر الأوامر باجراء العملية للمدير التى فى مديريته هذه العملية ، ويرسل الخبر بالعلم لديوان المدارس [٢٥] .

ومن أجل ذلك كان ديوان المدارس يحتفظ بجداول جميع العمليات القديمة والجديدة ، كما كان يحتفظ بسجل يشمل أسماء المهندسين وبيان وظائفهم وعملياتهم ، وكان المديرون يقومون بالاشراف على العملية ثم يقوم ديوان المدارس بالتفتيش بعد ذلك فاذا وجد خللا أو قصورا فى أى جهة يبلغ عنه ، واذا اتضح أن هذا القصور ناشىء عن اهمال من المهندسين تجرى محاكمتهم بديوان المدارس .

(٢٥) نفسه : صورة القرار الذى صار بطرف سعادة كتخدا باشا فى ٧ صفر ١٢٥٥ هـ .

خـاتمـة

ومن هذه الدراسة الوثائقية نخلص الى أن محمد على قد أحدث ثورة اقتصادية فى نظام عتيد عفى عليه الزمن ، وعلى الرغم من أن الصبغة العسكرية كانت واضحة فى هذه الثورة فانها ارتبطت بعجلة التطور الاقتصادى خاصة وان محمد على حاول أن يجمع بين السيف والآلة ليكونا اداة واحدة فى يده . فلقد شجع محمد على الارتقاء بالزراعة والتجارة والصناعة ، وعمل على تجديد اتصالات مصر بالدول الأوربية بعد أن ضعفت ، وازال عنها داء الوحشة بعد أن استفحل ، وجعل من مصر دولة لها وزنها فى مجالات عديدة فللمرة الأولى فى العصر الحديث يكون لمصر سياسة اقتصادية منظمة تنقلها من الاقتصاد المغلق الى الاقتصاد المفتوح حيث خرجت من عزلتها ، وبدأت تؤثر فى الاقتصاد العالمى وتتأثر به دون أن تستدين من أحد أو تعلن افلاسها أو تفرض عليها شروط كما حدث بعد ذلك فى عصرى سعيد واسماعيل . ومع ذلك فاذا كان محمد على قد استطاع أن يجعل من مصر دولة ذات شأن فى نواحى عديدة ومنها الاقتصادية فان سياسته كانت مقرونة بالدكتاتورية الفردية ، وبسيطرته على الاقتصاد المصرى وتوجيهه نحو أغراضه التى رسمها لسياسته ، وهنا يحضرنا قول محمد على نفسه حول ادارته لمصر « لقد وضعت يدى على كل شىء ، ولكن لكى أجعل كل شىء مثمرا ، والمسألة مسألة انتاج واذا لم أقم به انا فمن يقوم به غيرى » كما يحضرنا رأى المؤرخ « عبد الرحمن الجبرتى » فى محمد على حيث يقول « فلو وفقه الله لشىء من العدالة على مافيه من العزم والرياسة والشهامة والتدبير والمطاولة لكان اعجوبة زمانه وفريد أوانه »[1] .

ولئن كان يحلو للبعض دائما تشبيه سياسة جمال عبد الناصر ونظامه

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار جـ ٤ ص ٢٥٨ .

فى بناء مصر الحديثة بسياسة محمد على الا أن الواقع لا يكاد يختلف كثيرا على نحو يثبت صحة هذا الرأى الى حد بعيد وحسبنا أن نورد هنا بعض أوجه الشبه بين النظامين وان اختلفت الوسيلة فقد اتفقت الغاية فكل منهما رأى ضرورة الهيمنة على اقتصاد مصر ، وكل منهما قام بتشييد الصناعات الحديثة متحديا المقولة الاستعمارية القائلة بأن مصر بلد زراعى ولا يصلح للصناعة ، وكل منهما فشل فى استمرار هذا النظام ، وكل منهما اهتم بتسخير اقتصاد البلاد لخدمة المجهود الحربى ، وكل منهما اهتم ببناء جيش قوى وفتح المدارس والكليات اللازمة لتطويره ، وكل منهما عمل على ضبط مياه النيل وتدبير الماء اللازم لرى الأراضى الزراعية فى غير زمن الفيضان فبنى محمد على القناطر الخيرية وبنى عبد الناصر السد العالى ، وكل منهما لم يتدارك خطورة الاهتمام بمحصول واحد وهو القطن ، ولم يأبه بأهمية نقص محصول القمح العمود الرئيسى لغذاء الشعب المصرى . وكل منهما تربصت به الدوائر الاستعمارية وقضت على هيبته ونفوذه ووضعت لكل منهما خطوطا لا يتعداها مثلما حدث لمحمد على فى عام ١٨٤٠ ولعبد الناصر فى عام ١٩٦٧ .

ومع ذلك فهناك اختلافات بين كل من عبد الناصر ومحمد على فعبد الناصر المصرى اهتم بتحسين أحوال الفقراء ووقف بجانبهم حتى لقبه البعض « أبو الفقراء » بينما وقف محمد على الألبانى الى جانب أبناء جلدته ولم يأبه بغيرهم ومع ذلك فان من مميزات محمد على أنه لم يستدن من احد بل حرم نفسه ورعيته من أكثر ارباحه وارباحهم فى الكد فى الزراعة والصناعة والتجارة ، بينما استدان عبد الناصر وترك ارثا ثقيلا من الديون لا يزال الشعب المصرى يتحمل أعباءها ، كما ترك مشكلة كادت تفقد الثقة فى نفوس الكثيرين ألا وهى الاحتلال الاسرائيلى لسيناء المصرية .

وعلى أى حال فعلى الرغم من أن محمد على قد حرم الشعب المصرى من التمتع بارباحه والحصول على نتائج كده وعرقه فأن أحدا لا يستطيع أن ينكر دوره فى بناء مصر الحديثة ، وفى انه كان حريصا على عمار البلاد وتقدمها . ولما كان التقدم الاقتصادى الذى احرزه محمد على مشروطا بتواجده فى الحكم فان عدم توافر ذلك الشرط بعد وفاته وقف حائلا أمام استمرار هذا التطور الذى وضع محمد على لبناته الأولى .

مَلاحِقُ الكتابُ

(١) بشأن انشاء بنك لتقدير اثمان المسكوكات المتبادلة .

(٢) محاولات محمد على لاسترضاء الانجليز وعدم اغضابهم .

(٣) بخصوص تعيين الشيخ رفاعه الطهطاوى القادم من باريس فى مدرسة الطب بأبى زعبل .

(٤) ترجمة التقرير الذى وضعه محمد على متضمنا اسداء النصـــح لأعضاء اسرته ورجاله .

ملحق رقـم (١)

بشأن انشاء بنك لتقدير اثمان المسكوكات المتداولة (١)

حضرة صاحب المرتبة والمنزلة والمودة بغوص بك مدير الأمور الافرنجية والتجـارة والمبيعات .

لقد ارتضيت هذه الشروط التى دونت فى البنك الذى سيؤسس ليكون أساسا فى تداول اجناس المسكوكات بقيمها الحقيقية . ولمـا كانت البنود الرابع والخامس والسادس والثامن من كتاب الشروط هذا مختصة بالديوان الذى تديره انت فاطلب اليك ان تنفذ مقتضاها .

من المعلوم ان الحكومة المصرية قد صرفت مساعيها منذ سنين فى تقرير اثمان المسكوكات المتداولة فى حد لا نتجاوزه وان اخراج هذه النية الخيرية من القوة الى حيز الفعل أمر سهل بفضـل الهمة السامية الخديوية نظرا لمعاملات التجارة الجارية بالقطر المصرى ، وان مقدار الأمتعة التى تصـدر من البلاد المصرية اكثر مما تورد عليها فينبغى أن تردها نقود من الخارج، ومع كل ذلك مازالت النقود المصرية تصدر الى الديار الأخرى . وفى حين أن الأوامر العلية قد صدرت بوقف أسعار العملة فى قرار واحد قد أخذت اثمان المسكوكات تزداد اثنين فى المائة ، وفى بعض الاحيان خمسة فى المائة نظرا لقلة النقود أو كثرتها وذلك بخداع صيارفة المحروسة والاسكندرية. وانما يمكن منع المحذورات التى تحدث فى مخالفة التعريفة الموضوعة فى تحديد أسعار المسكوكات بانشاء بنك ، وقد عهد الينا بتدوين نظام فى منع المحذورات المذكورة وتقديمه الى الاعتاب السامية فرأينا انشـاء بنك بالاسكندرية لهذا الغرض وقد كتبنا المنافع المنشودة من هذا البنك وفيما يلى فنرفعها الى اعتاب جناب ولى النعم ، وقد أتينا بطريقة تأسيسه .

لا ريب أن البنك الذى سينشأ سيؤدى الى توسيع التجارة التى هـى

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٨) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨ هـ .

بمنزله الروح بالنسبة لمصر ، ويكون عاملا فى ازديادها كما يكون باعثا على تنفيذ احكام تعريفة المسكوكات حرفيا وهى من جملة الآثار الجايلة الخديوية .

والحق ان انشاء البنك المذكور أمر عسير ولكننا سنبذل كل مافى مقدورنا لتحقيق هذا الأمر الجليل . انما يمكن منع اصدار مسكوكات الذهب والفضة من الديار المصرية بنقص شىء من كل سكة من قيمة التحويلات المرسلة الى أوربا فاذا فوض الينا تأسيس بنك الاسكندرية فاننا نتعهد منع اصدار المسكوكات الى الديار الاجنبية والمغالطات التى تستعمل فى ابطال أحكام التعريفة الموضوعة ولما كان كبار أهل البلاد وصغارهم يميلون الى المغالطات المذكورة فقد دأب كل مشتر على تأدية أثمان ما يشتريه من الأمتعة على السعر الجارى دون ان يراعى التعريفة الموضوعية ، أما المدينون فيماطلون دائنيهم بالتسويف فى تأدية ديونهم لهم ، ويعرضون عليهم أخذ حقوقهم بمقتضى السعر الجارى واولئك يضطرون الى قبض حقوقهم بمقتضى السعر المذكور اذ يفقدون مقدرتهم على الصبر اما الصيارفة نهم عالمون بما بالتجار من ضنك وضائقة فيزيدون أسعار النقود أو ينقصونها عند معاملتهم كما يحلو ويطيب لهم فمن أجل التمكن من دفع هذا المحذور ينبغى ان يفوض الى البنك قبض المبالغ التى تورد على ديوان مبيعات الاسكندرية وعلى الجمرك ، وكذلك تأدية المبالغ التى تؤتيها الحكومة دواوين الصرف ، فاذا قبض كل مبلغ وصرف بمباشرة البنك طبق التعريفة الموضوعة أمكن أخذ النقود وصرفها بقيمتها الأصلية لا محالة . وقد علمنا بالتجربة ان الزيادة التى تظهر فى السكة المصرية انما تنشأ عن عدم رغبة المدين فى تأدية دينه الا نقودا مصرية . وذلك أنه اذا تضايق أحد الدائنين ورضى ان يخسر أربعة أو خمسة فى المائة اشترى المدين النقود اللازمة من أحد الصيارفة فيقضى دينه من ناحية ويربح اثنين أو اثنين ونصفا فى المائة من ناحية أخرى . فهذا هو منشأ المغالطات والمخادعات الواقعة فى أسعار المسكوكات ، فاذا علم الموظفون القائمون بالاشغال الاميرية والتجار من الوطنيين والأوربيين ان المبالغ التى تقبض وتصرف بمباشرة البنك ستقبض وتصرف عملا بالتعريفة الموضوعة فلا يبقى اذا محيد للجميع من اتباع التعريفة المذكورة . الا أن النقطة المهمة

هى أن لا يكتب فى سندات الدين التى تحرر فى البيع والشراء الجـاريين بين التجار من الافرنج أو الرعايا لفظ « على السعر الجارى » كما هو معتاد منذ القدم بل ان يكتب ان المبالغ المحررة فيها ستدفع بموجب التعـريفة الأميرية الموضوعة ، ويجب ان تكون السندات التى لم تكتب على هـذا الوجه ساقطة الاعتبار لدى دواوين الحكومة ومجالس التجار وان لا يكون للذى يأخذ مثل هذا السند اعتبار لدى التجار وان يعلن هذا النظام للاهلين فى الشوارع وللافرنج بوساطة القناصل ، وان يكون للبنك وكيل بمصـر يشرف على تداول المسكوكات بأسعار التعريفة الموضوعة الاميرية ، فاذا رأى نوعـا منهـا يروج بأكثر من سعر التعريفة لقلته خفض سعره بأن يصرف مقدارا كثيرا من هذا النوع ، ولمـا كانت دمياط مركزا تجاريا لـه أهمية فان اتبعت فيه هذه الأصول وتداولت فيه النقود باسعارها الحقيقية كان بها المراد والا ينبغى للبنك ان يجعل له وكيلا فيه كما يجب جمـع الخيريات والسعديات من مسكوكات ذهب مصر وسك مسكوكات من فيات خمسين قرشا ومائة قرش لتسهيل تداول النقود على أيدى الناس فاذا صدرت الارادة العلية بتفويض هذا الأمر الى البنك تعين صرف نقود من فيات الخمسين قرشا ومائة القرش بدلا من هذين النوعين كلما جمعهما البنك وارسلهما الى دار السك ، الا ان على البنك أن يأخـذ الخـيرية والسعدية من الاهالى بالوزن وبقيمة السكة كما أن على دار السك ان تأخذهما كذلك . وعلى الخزينة ان تقبل الخيرية والسعدية وتصرف بدلهما كلما وردها من الدواوين الاميرية او من التجار أو من الاهلين فى كل بلـد صيارفة قائمون بابدال النقود فلا حرج ان يكون فى هذا البلد صرافون من هذا القبيل فاذا اراد أحـد السياح أو التجار ابدال نوع من النقود بنوع آخـر عند سفره الى بلده اخرى أو عند عزمه ارسال شيء من النقـود احتيج الى وجود صيرفى يقوم بتحقيق رغبته .

على هذا التقدير ينبغى تخصيص شيء من الربح لذلك الصراف كأجر الصرف فللصيارفة أن يأخذوا أجر صرف من ½٪ الى ١٪ نظرا لقلة النقود وكثرتها ، ولا ينبغى ان يجاوز حقهم هذا الواحد فى المـائة فى زمن من الأزمان وان أكبر الاسباب التى تمنع التجارة من التوسع لهو عدم استقرار أسعار النقود فى قرار واحـد اذ أن التجار اذا أرادوا أن يشتروا بضاعة

على حسابهم أو بالكومسيون اى بحق السعى على حساب غيرهم ورأوا أن سعر الفرنسة عشرون قرشا ظنوا انهم قادرون على ابتغائها (أى الفرنسة) بذلك السعر لدفع اثمان الامتعة التى يشترونها . ثم يهتم بتدبير الفرنسات فيجدها قد ارتفع سعرها ، ويخسر لخطئه فى ظنه ، فهذا المحذور مانع قوى لاتساع التجارة . ولكن اذا وجد البنك فى هذه الديار دخل التاجر فى البيع والشراء وأمن خوف اختلاف أسعار النقود وينقل المتاع بهذه الوسيلة من يد الى أخرى بيعا وشراء وتتسع الشئون التجارية .

ولا يبعد عن الاحتمال ان يضطر البنك الى استجلاب مبالغ جسيمة من الخارج ، بيان ذلك مثلا أن يرى فى البلاد المصرية قلة بعض المسكوكات كالريال الفرنسية أو الجنيه فتجلب من البلاد الاخرى بقطع النظر عن هذا قد يعمد الى تنزيل فرط التحويلات وقبول الخسارة لئلا تصدر النقود الى الخارج ، الا أنه يحتمل أن يظهر عكس ذلك فالربح الحاصل من هذا يجبر الخسار الحاصل من ذاك ، ولا يطرأ خلل على ميزانية البنك ، وقد كان للبيوع التى تجريها الحكومة فى المزاد ، وفى خارج المزاد حتى الآن موعد ثمانية أيام . ولقد رأينا أن تمد الى عشرين يوما بعد ذلك تسهيلا للتجار .

ان التبدلات فى الاسعار التى حدثت من قبل مسكوكات الآستانة والتى يحتمل ظهورها بعد ذلك قد اخلت وستخل بتعريفة المسكوكات المصرية ، ولن يندفع المحذور المذكور مالم ينه عن تداول المسكوكات المذكورة بأكثر من أسعار التعريفة الموضوعة .

فى بيان شروط البنك

البند الأول

يحتاج البنك لادارته الادارة اللائقة الى رأسمال قدره سبعمائة الف فرنسة فينبغى ان تضع الحكومة فى خزينته اربعمائة الف فرنسة وعلى مأمورى البنك الموسيو « مخالى طوسيجه » (١) « والموسيو باسترى » (٢)

---

(٢) قنصل اليونان .

(٢) قنصل فرنسا .

أن يضعا ثلاثمائة الف غرنسة . وليس للحكومة ولا لأحد من أصحاب البنك أن يسحبوا شيئا من رأس المال هذا اذ ان الخزينة المذكورة لن تستغنى عن وجود ذلك المقدار من النقود .

البند الثانى

يشرع البنك فى أعماله ابتداء من يوم توريد رأس المال المذكور الى خزينة البنك .

البند الثالث

تنحصر أعمال البنك فى أخذ أوراق التحويل واعطائها وتنزيل مثل هذه الأوراق فى سائر الأعمال الخاصة بالبنوك .

البند الرابع

تستطيع الحكومة من يوم تسليم تحويلات المبالغ الحاصلة من المبيعات والجمرك ان تستجر تلك المبالغ على شرط أن تدفع للبنك فائضا فى الشهر قدره ½٪ لغاية انتهاء مواعيد التحويلات الاميرية غير منتظرة حلول مواعيدها فاذا لم يمكن تحصيل مبالغ تلك الحوالات من أصحاب البنك فترد الى الحكومة .

البند الخامس

تصدر أوامر سامية الى ديوانى المبيعات والجمرك بتوريد تحويلات المبالغ الحاصلة من المبيعات العمومية والجمرك على خزينة البنك .

البند السادس

تقبض وتصرف انواع نقود المبالغ التى تورد على خزينة البنك والمبالغ التى تصرف منها للحكومة وغيرها بموجب التعريفة الاميرية الموضوعة .

البند السابع

على الحكومة أن تدفع للبنك ٦٪ سنويا أى ½٪ شهريا على النقود التى تسحبها من خزينة البنك فى مقابل المبالغ التى احيلت اليها من المبيعات

والجمرك وذلك الى حلول مواعيد تلك الحوالات ، وليس على البنك من دفع فائض للحكومة اذا كانت لها نقود مرصودة بخزينة البنك .

البنــد الثامن

يجب أن تكون السندات التى تؤخذ من المشترى فى البيوع الواقعــة داخل المزاد وخارجه شاملة مواعيد دفع المبالغ المكتوبة بها ، وان تسلم تلك السندات الى خزينة البنك .

البنــد التاسع

يعمل هذا البنك لمدة سنتين ، ولا يعود على الحكومة شىء من ربحه وخسارة بل يرجعان الى مأمورى البنك المشار اليهما الموسـيو مخـالى توسيجه والمسيو باستيرى ، ولا يحسب فائض على مبلغ اربعمـائة الف الفرنسة الذى تعطيه الحوكمة .

ملحق رقم (٢)

محاولات محمد على لاسترضاء الانجليز وعدم اغضابهم (١)

من الجناب العالى الى بوغوص بك :

اطلعت على كتابكم المؤرخ برقم سلخ ذى الحجة ٥٣ الذى تقولون فيه ان الانجليز وضعوا يدهم على قطعة أرض جهة عدن لوضع الفحم وان جناب الكولونيل كامبل وعد بأنه سيقدم تقريرا يوضح فيه ان الغرض ليس اقامة جنود انجليزية هناك ، وان الدكتور « باورنك » أفضى اليكم بأن حاكم عدن هو حاكم مستقل بذاته ، وان عنوان السلطان لم يمنح له جديدا من طرف حكومة انجلترة بل هو ملقب بهذا العنوان من عهد قديم ، وحيث اننى كما هـو معلوم لديكم لا أريد أغضاب حكومة انجلترة بأى وجه كان، وان بقاء جبال الجهة المذكورة فى يدنا وبقاء المدينة فى يدهم سيؤدى الى وقوع مشاحنات دائمة بين الطرفين بناء عليه اذا كان غرض انجلتره حقيقة وضع اليد على جهة عدن فمنعا لتعكير صفاء المناسبات الموجودة بين الطرفين انى مستعد من الآن لسحب عساكرنا الموجودين هناك أما اذا كان الغرض وضع فحم فقط فليعلموا أننا كما بذلنا المساعى لترويج مصالحهم فى سائر الجهات التى استولينا عليها سنبذل المساعى فى سبيل راحتهم وتـرويج مصالحهم فى هذه الجهات أيضـا . ومن المعلوم ان الحكومة المصرية لغاية الآن لم تقصر فى ترويج مصالح حكومة انجلترا ولن تقصر فيما بعـد ، وان هؤلاء العرب لا يستطيعون على عمل أى شىء كما ان احتلال بلادهم ليس على جانب من الصعوبة والدليل على ذلك ان رجلا من مقاطعة «بركانلى» قبل مدة اغار على الجهة المذكورة مع فئة قليلة من اعوانه واستولى عليها .

وحيث أنى قبل أن ارسل عساكر الى هناك قـد طلبت اذن من حكومة انجلترة بواسطة الكولونيل كامبل ، وبعد استحصال موافقتها شرعت فى

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٢ محرم ١٢٥٤ هـ .

هذا العمل بناء عليه بلغ سلامى الى الكولونيل المذكور وفهمه جيدا بانى سأحدد مدة شهرين لابقاء عساكرنا فى الجهة المذكورة أو سحبهم منهـــا فليكتب الى حكومة والى شركة الهند ويبلغنا الجواب الذى سيصل اليه منهما لانهاء هذه المصلحة بصورة ودية ، وبلغ الدكتور « باورنك » أيضـــا بأنه وان كان يزعم ان حاكم عدن من الأزل ملقب بعنوان السلطان ، فانه من المعلوم لدينا ولدى الجميع لغاية الآن أن حكام صنعا ومسقط ملقبين بعنوان امام والحكام التابعين لهم ملقبين بعنوان فقى فلذلك ولاجراء ايجابه عند ورود الجواب لزوم الاشعار ،،

من منيـــة القمح

الختم

محمـــد على

ملحق رقم (٣)

بخصوص تعيين الشيخ رفاعة الطهطاوى القادم من باريس في مدرسة الطب بأبى زعبل

من الجناب العالى الى محمود بك ناظر الجهادية ١١ ذى الحجة ١٢٤٦هـ

حضرة صاحب السعادة أخى محمود بك ناظر الجهادية

كنت حادثت كبير اطبائنا جوانى فى ان يبحث المجلس هل من المناسب ارسال الشيخ رفاعى (١) القادم قبلا من باريس الى مدرسة الطب الكائنة فى أبى زعبل ليعلم تلامذتها اللغة الفرنسية أو ليس من المناسب ذلك ؟ ويتخذ قرارا فيه غير انى لم أر فى مضبطة المجلس شيئا يختص بهذا الموضوع ولست ادرى اهو لم يبلغكم ذلك أم ابلغكم فنسيتموها ؟ أيا كان فقد تأخرت هذه المسألة حتى الآن . ويخطر الآن على قلبى الفكرة الاتية:

انه وان كان لابد من قيام رفاعه هذا بترجمة الكتب ولكنه اذا عين فى مدرسة أبى زعبل وقام بتعليم اللغة الفرنسية يخرج كل سنة خمسة وعشرين أو ثلاثين مترجما لذلك اطلب اليكم ان ترسلوا الشيخ المشار اليه الى مدرسة الطب الكائن فى أبى زعبل بمرتب مناسب ،،

١١ ذى الحجة ١٢٤٦هـ

الختم

محمد على

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٦) .

(*) كذا فى الأصل وصحته « رفاعة » .

ملحق رقم (٤)

ترجمة

صورة التقرير الذى طلبه وضعه ساكن الجنان محمد على باشا والى مصر سابقا متضمنا اسداء النصح لاعضاء اسرته والمقدمين من رجاله الاخصاء

تحرر فى ١١ محرم ١٢٦٣ هـ

ما كنت لأسمح لنفسى أن تتحدث بما أودعته فى التقرير الآتى بيانه فضلا عن طلب وضعه تحريرا الا أن أحوالكم وسلوككم اضطرانى الى هذا فارجو وآمل ان تعتبروا بما فيه فتعودوا من الآن فصاعدا الى الصواب والا تضطرونى الى ذكر مثل هذه الامور مرة أخرى .

هذا والذى حملنى على جمعكم هنا لالقى عليكم ما اضطررت لتحريره والتصريح به بكل أسف وحرقة ، هو ما يأتى :

يعلم الناس كلهم أن تربه مصر صالحة للعمار والتقدم جدا ونظرا لتقدمها تقدما محسوسا يوما فيوما فلاشك فى انها ستخطو خطوات واسعات فى سبيل الرقى والتقدم اذا ما وجد الاتفاق والاتحاد فى الآراء والثبات فى العمل والاستقامة فى الأفكار ، وهذا واضح جدا وضوح الشمس فى رائعة النهار ، غير ان اختلاف القلوب يحول دون تحقيق هذه الأمنية فى مدة وجيزة ، لأنه على ما أفهم واستنتجه من سير الأمور يتراءى لى ويلوح ان خطتى وآرائى فى واد وان خطط وآراء أعضاء أسرتى الذين يتولون الأمور العامة وغيرهم من رجالى وعمالى الاخصاء فى واد آخر . أعنى انكم تنظرون الى نظره تخالف نظرى اليكم ، وتجدون فرقا بينى وبينكم ، وهكذا تحملوننى كل المسئوليات متنصلين عنها كل التنصل .

فان كنتم فى ريب من ان رجلا واحدا لا يمكنه الاضطلاع باعباء هذه

---

(١) محافظ ابحاث : محفظة رقم (١٣٥) — ملف الوثائق والمكاتبات الواردة للترجمة من الديوان .

الأمور الجسام وان قدرته البشرية لا تساعده على ذلك فانى عالم تمام العلم انه لكذلك . ولا شك فى ان الطريق التى رسمتموها لانفسكم لا تتفق ومصلحة البلاد قط لان الوطن واحد والمصالح واحدة فاذا اتبعت خطتان (نظامان) مختلفتان فى ادارة (دولاب) الحكومة من غير أن يعرف رجحان احداهما على الأخرى فكيف يتصور اذن الانتظام فى الأمور والتقدم فى العمل؟ ولا أدرى كيف تعتقدون خلاف ذلك ؟ واذا كنتم حقيقة تعتقدونه فيجب والحالة هذه طرح الخطتين على بساط البحث والنقد لمعرفة ايتهما أصلح للعمل وأفيد للبلد . وعند ذلك فقط يؤخذ بالاصلح ويترك الثانى وينبذ تماما. ولست انا ذلك الرجل الذى يتشبث برأيه مطلقا ويحبذ التفرد تمسكا بالسلطة بل اتعلق بكل خير ورأى يؤدى الى التقدم .

كلكم تعلمون ان خطتى داخل البلاد تنحصر فى البحث عن كل ما من شأنه أن يفضى الى عمار وطننا وغناه من الاسباب المفيدة والطرق الناجحة، أما فى الخارج ففى التوسل بجميع الأسباب التى تؤدى الى اظهار شخصية مصر واعلاء شأنها .

تذكرون انه سبق أن قلت لكم اثناء المناقشة حول المنافع الجمة التى تنجم عن مسئلة تعداد النفوس (الاحصاء) ان مدار وجود العدالة فى وطن ما ، وصيانة المصالح العامة فيه متوقف على وجود القوة العامة، وهذه نتيجة للعمران والتقدم فى البلاد ولا يمكن الحصول عليهما الا بجهود وهمم أصحاب الآراء السديدة والافكار الصادقة المتحدة .

وها انا اكرر ذلك الآن ، معتقدا بأنكم قد ادركتم ذلك كله بفضل دقة الأحوال والظروف وخطورتها . ثقوا بأن هذه المسألة من أهم المسائل الخطيرة التى يجب الاهتمام بها لأن مجرد تنفيذها يخلصنا قبل كل شىء من حكم البلاد حكما باطلا (على غير بصيرة) فيجعلنا نحكمها ببصيرة تامة، وعدالة متحققة فضلا عن اننا يمكننا بعد ذلك أن نظهر شأن مصر ونتباهى بقوتها الكامنة قائلين ان القطر المصرى يحتوى على كيت وكيت من السكان والنفوس .

وقد كررت هذه الاقوال لكل واحد منكم مرارا ولاسيما لنجاتى الباشا الذى كان حاضرا بالمجلس حيث قلت له ان هذه المسئلة بالنسبة لكم هامة

ومفيدة جدا ، وخصوصا وانك اكبر الموجودين فدونك الاهتمام بمسئلة التعداد هذه على النحو الذى ذكرت ، ثم شرحت له كيف تجب العناية والاهتمام بهذه المسئلة فكان الواجب عليه شرعا وعقلا ازاء اقوالى هذه ان يشمر عن ساعد الجد والاهتمام بهذه المسئلة شخصيا ، ولكنه لم يعمل شيئا من ذلك بل صرف النظر عن الاهتمام بها شخصيا ، وعرض على شفهيا انه كلف بعض العمد ومشايخ القرى الذين اعتقد أنهم ممن يعتمد عليهم بالقيام بالتعداد العام فى القرى التى فى عهدته .

وهكذا رأيت ان كلامى كله فى هذا الموضوع لم يجد معه نفعا فغضبت واسفت له اسفا شديدا ثم اضطررت لأن اتخذ تدابير اخرى . لأنه من العبث اختبار هؤلاء المشايخ والعمد الذين لا يعتمد عليهم بحال من الأحوال اذ جربوا كثيرا فى مثل هذه الأمور والشئون فلم يفلحوا ولم يصدقوا قط فى أعمالهم واقوالهم . اذ لو كان المراد يحصل بالاعتماد على امثال هؤلاء الناس لم يكن هناك داع لاهتمامى بهذا الموضوع وأكبارى شأنه بهذا القدر بل كنت اكتفيت باصدار الأوامر لهؤلاء المشايخ والعمد باحصاء القرى متظاهرا بأنى أعمل فى حين انى اعمل للراحة فقط لا لشىء آخر . ولو كان نجلى الباشا فكر مليا فى انى والده ومرب لجميع رجالى منذ نعومة أظفارهم ، لكان من اللازم ان ينفذ كلامى فى قلوبهم سريعا فاذا لم تدعم من الآن مبادىء العدل واصول الحكم وفق مرامى فلا يتصور أن ينفذ حكمى فيما بعد فى الذين ينشأون كيفما اتفق من غير تهذيب ولا تثقيف . وانه اذا انتقلت هذه الاحوال والاختلافات من الأوائل الى الأواخر فهل من المعقول ان تجنى الثمرات التى نأمل الحصول عليها ؟ نعم اذا قبل نجلى فى عهدى آرائى السليمة من الاخطاء ، واهتم بتنفيذ أوامرى ومبادىء فلا شك فى انه سيجد بعد مدة قصيرة سهولة عظيمة ، ونجاحا كبيرا مما يجعله يترك اثرا صالحا وتراثا طيبا للوارثين بعده .

والغرض من قولى السابق بأنى اضطررت لأن التجأ الى تدبير آخر هو انى كنت قلت مخاطبا عباس باشا هل يكون من المناسب والمستحسن أن تنسحبوا انتم وتكتبوا الى المديرين بشأن القيام باحصاء قراكم وعزبكم؟ هكذا ورد لخاطرى فاقترحته عليكم وانى لا آمركم به ولكنى افكر مثلكم (أى على نحو تفكيركم) اذهبوا وابحثوا هذا الاقتراح فى المجلس . فذهب

حضرته اليه وطرح الاقتراح على بساط البحث والمناقشة ثم عاد يقول انهم عملوا مثل ما قلت من غير ابداء اية ملاحظة او راى .

فليس لهذا معنى سوى ان لسان حالة يقول مالنا وللتفكير ؟ هو أمرنا بهذا فليكن كما يريد . لأن له آراء وتفكيرا تخالف اراءنا وتفكيرنا فعليه اذن تبعتها بخيرها وشرها .

ومسئلة اخرى اخبرنى يكن باشا وكامل باشا أن العناية بتربية وتهذيب الطلبة بمدرسة الخانكة مفقودة بتاتا الأمر الذى افضى الى تخرج طلبة غير مثقفين وغير مرضيين . وحينما طلبت سنان بك ناظر المدرسة المذكورة الى لاسأله عن الحالة سألت عباس باشا عنها أيضا فلم يظهر لى أقل علم بها . ولما أكدت له ذلك اضطر لأن يقول انه علم به منذ يومين فقط ، وهكذا حاول أن يعمر بعد أن هدم . ولا شك فى انه كان يعلم ذلك سابقا الا أن عدم اهتمام الكل واعتيادهم ان يقولوا ان المدرسة هى لمحمد على فمالنا ومالها أدى به أن لا يقول الحقيقة .

والحال ان المدرسة هى ملك لمصر . وماذا يعمل محمد على بمدرسة تضم بين جدرانها ستماية وخمسين تلميذا ؟

فليس لمحمد على أية غاية وأى أمل فى هذه الدنيا سوى التفكير فى خير هذا الوطن ، وصالح هذه البلاد ، ومن منكم يمكنه أن يفكر ان من المؤسف والمحزن أن لاتفهموا ان من واجبنا التكاتف والتضامن معا للعمل لاعلاء شأن هذا الوطن الذى يضمنا جميعا .

ولو اردت أن أعد اعمالكم المخالفة لصالح الوطن وانظمة البلد ، فى مجلد ضخم . وها هو الفرق البين والبون الشاسع قد ظهر بين مبادىء وخططى وبين ما انتم عليه من الاحوال والافكار ، من مسئلة أو مسألتين فقط ، وصفوة القول أن أساس العدل والحق وأساس الواجب والاخلاص هو فى اتحاد الافكار والمبادىء ، ذلك الاتحاد الذى يتضمن ولاشك السعادة للجميع والسلامة والطمأنينة للوطن العزيز .

هذا هو مبدأى الذى قد شرحته لكم فاذا كنتم تجدون فيه شيئا من

الخطل أو القصور فبينوا لى ذلك بكل حرية كما صرحته لكم مرارا . والآن أيضا أصرح لكم بأن تذكروا لى كل ما تعلمونه بصراحة تامة حتى يمكننا أن نقارن الرأيين بعضهما ببعض فننفذ الأصلح منهما ونترك الثانى . لأنه لا يجوز أن نكون فى وطن واحد ، وان يكون لنا مع ذلك آراء مختلفة وأفكار متضاربة فى اعلاء شأن ذلك الوطن الواحد . والا فلا يؤمل شيء من الرقى والتقدم فى وطن كهذا . بل أن هناك شيء من الأمل فى ذلك فانه يتلاشى شيئا فشيئا من جراء ذنيك التضارب والتنافر .

واذا قلتم لماذا تستعجلون ؟ أقول ان السبب فى الاستعجال الزائد هو كما قلت سابقا معرفتى الزائدة بدقة الظروف والأحوال وخطورتها ، وبمناسبة ذكر الظروف والاحوال هنا تذكرت ما يأتى : كنت مرة بمدينة المنصورة لتجاذب اطراف الحديث مع الباشا نجلى المشار اليه فذكر لى انه قد تحقق وثبت لديه من الاطلاع على الأحوال العامة فى لندرة وباريس انه فيما اذا قامت الحرب بين الدول فستكون البلاد الاسلامية عرضة للنهب والتخريب والتجزئة والتقسيم بينها .

ولا شك فى انى كنت أعلم هذا علم اليقين ، وحيث أن الباشا نجلى أيضا يعلم هذا يقينا كما تعلمونه انتم أيضا مع العلم بأن الظروف والاحوال مساعدة لكم الآن فلماذا اذن هذا التخاذل والجمود ، وعدم الاقدام على الأعمال العامة بتكاتف وتضامن ؟ ما الذى يحدو بكم أن تقفوا جامدين بينما الناس تقطع المراحل تلو المراحل وتخطو خطوات واسعات الى الأمام وانتم لا تكادون تخطون خطوة الا بكل بطاءة وصعوبة . الا تفكرون فى عاقبة ما تعملون ؟

أيها الناس ناشدتكم الله ان تتركوا أنفسكم وتتجردوا عن غاياتها . عليكم بالانصاف وخدمة هذا الوطن الذى اعتززتم به وصار لكم شأن بسببه، فبادوا جميعا الى اعلاء قدره ورفع مكانته بين الناس .

هذه هى نصائحى لكم فأطلب أن تعتقدوا بأن فى قبولها فوائد جمة تعود عليكم ، وأرغب فى أن أرى آثار ذلك بادية فى مساعيكم وهممكم ، واذا تمسكتم بعد الآن بالطريق الذى أنتم سائرون فيه وتماديتم فى ذلك ،

ولم تظهر لكم اية علاقة أو اهتمام بالاعمال الموكولة اليكم غير منقطعين عما تحسونه من الافتراق والخلف فيجب عليكم أن تخطرونى بذلك فى أوانه ؛! فأسلم أمرى وأمركم عندئذ الى الله وانقطع أنا لوحدى — مادمت حيا — الى العمل كما كنت أعمل لغاية الآن . والا فاذا كنتم تجدون فى انفسكم الاستعداد للعمل وفق المبادىء الصحيحة والأصـــول القــويمة بحيث اذا ظهر لكم أى خطأ أو اعوجاج فى العمل بادرتم من أنفسكم الى اخبـــــارى بذلك باحثين فى الوقت نفســـه بكل جد واهتمام عن خير الطرق التى تؤدى بنا الى الغرض المنشود والغاية المطلوبة . وعليكم ان تعطونى الآن عهدا كتابيا بطريقة يصح الاعتماد عليها . وهذا يتحقق ويكون ولا شك بالاقدام على تنفيذ مسئلة تعداد النفوس قبل كل شىء بكل اهتمام واخلاص ، وانتم ادرى الناس بأسهل الطرق التى توصلنا الى الغاية المنشودة من ذلك . فلذا أرى ان من مقتضى الرجولة الكاملة والواجبات الحكومية أن تجتمعوا كلكم فى قاعة العرض (الاستقبال) وتتذاكروا فى هذه المسئلة الهامة بكل جد واخلاص لتتخذوا بشأنها قرارات سديدة وجازمة وتبلغوها الى فى مدة يـــومين .

المصادر والمراجع

اولا : وثائق عربية غير منشــورة :

دار الوثائق القومية بالقلعة :

١ ــ دفتر صادر مجلس الزراعة عربى ج/١/٢/١٠ نمرة ٢٦ الداخلية .

٢ ــ محافظ ابحاث : محفظة رقم (١٣٥) ملف الوثائق والمكاتبات الواردة الترجمة من الديــوان .

٣ ــ محافظ ديوان التجارة والمبيعات .

عددها ٣٣ محفظة تحوى وثائق على جانب كبير من الاهمية خاصة بأمور مصر التجارية فى عصر محمد على .

٤ ــ وثائق الانتاج المجموعة (ج) :

ديوان التجارة والزراعة والمبيعات ويشمل ٥٥ سجلا ويقدم صــورة حية بالاسانيد والأرقام الرسمية عن طبيعة الحياة التجارية والزراعية فى مصر فى عصر محمد على .

ثانيا : وثائق انجليزية منشورة :

Bowring (J) Report on Egypt and Canda. London 1840.

ثالثا : مؤلفــات عــربية :

١ ــ احمــد الحتــه :

تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، القــاهرة ، دار المعــارف ، ١٩٥٠ .

٢ ــ امين عفيفى عبد الله :

تاريخ مصر الاقتصادى والمــالى فى العصر الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٥١ .

٣ ــ حسين خلاف :

التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، القاهرة ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٦٢ .

٤ ــ عبد الرحمن الجبرتى :

عجائب الآثار فى التراجم والاخبار ، الجزء الرابع ، القاهرة .

٥ ــ كلوت بك :

لمحة عامة الى مصر ــ ترجمة محمد مسعود ، القاهرة د.ت .

٦ ــ محمد شفيق غربال :

محمد على الكبير ، القاهرة ، دائرة المعارف الاسلامية د.ت .

٧ ــ محمد فؤاد شكرى وآخران :

بناء دولة مصر محمد على ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٨ .

رابعا : مؤلفات أجنبية :

1 — Crouchley : Economic Development of Modern Egypt.

2 — Leon : The Khedive's Egypt. London 1877.

الفهرس

صفحة

مطبعة الجبلاوى

٢٠٢ شارع الترعة البولاقية

رقم الايداع بدار الكتب ٣٥٩٢ / ١٩٩٥

I. S. B. N — 977 — 00 — 8809 — 9